

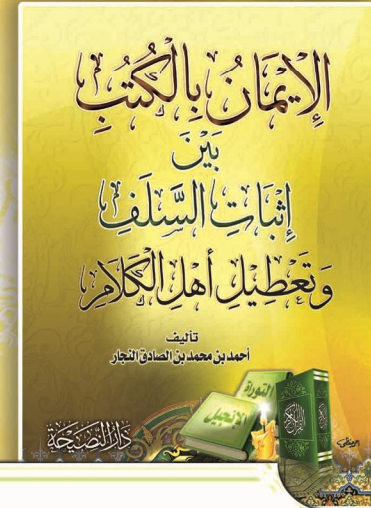
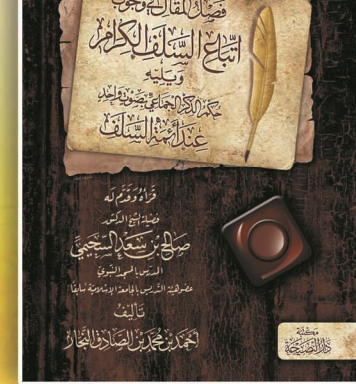
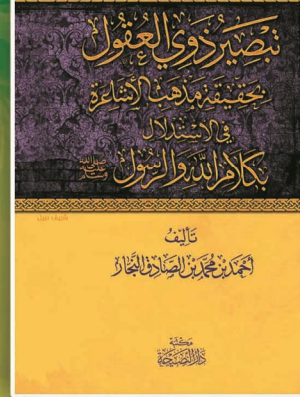
الْمَبَاهِجُ الْعَقْدِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ

بِالْإِيمَانِ بِرَسُولِ اللَّهِ

تأليف

أحمد بن محمد بن الصادق النجار

دار النسيحة



دار النسيحة

المملكة العربية السعودية - المدينة النبوية

أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية

تلفاكس / 0096648470708

جوال / 00966595982046

البريد الإلكتروني : daralnasihaa@gmail.com

المباحث العقديّة المتعلّقة

بالإيمان بالرُّسُل

تأليف

أحمد بن محمد بن الصادق النجار

الإيداع

ح أحمد بن محمد النجار، ١٤٣٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النجار. احمد محمد

المباحث العقيدية المتعلقة بالإيمان بالرسول/أحمد محمد النجار_

المدينة المنورة، ١٤٣٢هـ

ص ٢٤ سم

ردمك: ٧-٨٨٢٨-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١-العقيدة الاسلامية ٢-النبوات .العنوان

١٤٣٢/١٠٧٠٥

ديوي ٢٤٣

رقم الإيداع ١٤٣٢/١٠٧٠٥

ردمك: ٧-٨٨٢٨-٠٠-٦٠٣-٩٧٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن أشرف العلوم: ما تعلقت بالله سبحانه، وأحكامه وشرائعه، ولا سعادة
للإنسان إلا بمعرفتها والإيمان بها.

والعقول البشرية مهما ترقّت، فإنه لا يمكن لها أن تستقل بمعرفة المغيبات
التي امتحن الله الناس بها.

كما أنه لا يمكنها معرفة ما يستحقُّه اللهُ من أسمائه الحسنی وصفاته
العليا التي تعجز العقول عن معرفتها، ولا معرفة تفاصيل الشريعة، وما يحبه
الله من الأعمال، وما يبغضه، ولا ما أعدّه اللهُ لأوليائه، وما جهزه من العذاب



لأعدائه على التفصيل.

وإنما مدار معرفة ذلك كله على: ما جاءت به الرسل؛ فصلاح العباد متوقف على الرسل وما جاءت به، فمن حُجب عن هذا كان لا فرق بينه وبين السباع والبهائم، والعياذ بالله.

والله سبحانه هو المنعم بإرسال الرسل، وحاجة البشر إلى الرسل أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب؛ إذ إن الطعام والشراب إذا فات انقطعت حياتهم فقط، أما ما جاءت به الرسل إذا فات خسروا الدنيا والآخرة، وعاشت قلوبهم في ضنك وقلق.

وقد أرسل الله سبحانه الرسل فقطع بهم العذر، وأقام بهم الحجة، فما من خير يعلمونه لأممهم إلا ودلوهم عليه، وما من شر يعلمونه لأممهم إلا وحذروهم منه، فما ماتوا إلا وقد تركوهم على البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك.

والإيمان بهم من أهم مسائل باب الاعتقاد؛ وذلك لكونه أحد أصول الإيمان وأركانه التي لا يتم إيمان العبد إلا بها، ولكون الرسل هم الواسطة بين الله والمكلفين، فهم الذين يبلغون كلام الله سبحانه، ووحيه، وتنزيله.

وقد ضلَّ في هذا الباب فرق المتكلمين وغيرهم؛ فلم يحققوا الإيمان بالرسول على الوجه الصحيح الذي جاء بيانه في القرآن الكريم، والسنة الصحيحة ولبسوا على بعض الناس وضللوهم.



وفي هذا البحث^(١) استعرضت المباحث العقديّة المتعلقة بالإيمان بالرسول، مبيّناً مذهب أئمة السلف فيها، المبني على الكتاب والسنة، والموافق للفطرة التي فطر الله عليها عباده، ومبيّناً أيضاً مذاهب المتكلمين وغيرهم، المبني على مجرد عقولهم الفاسدة، وآرائهم الكاسدة، وأذواقهم الباطلة.

وقد جاء الكلام عن الإيمان بالرسول في تسعة مباحث:

المبحث الأول: معنى الرسل والأنبياء والفرق بينهما.

المبحث الثاني: وظائف الرسل.

المبحث الثالث: منزلة الإيمان بالرسول من الإيمان.

المبحث الرابع: الإيمان بالرسول مجمل ومفصل.

المبحث الخامس: أسماء الرسل وعددهم.

المبحث السادس: خصائص الرسل.

المبحث السابع: خصائص النبي ﷺ.

المبحث الثامن: دلائل النبوة.

(١) أصل هذا البحث محاضرات ألقيتها في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، لما أسند إليّ التدريس بها؛ وذلك في عام ١٤٣٢ هـ.

المبحث التاسع: تنبيه على بعض المسائل المتعلقة بالرسول.
وأسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه، وينفع به المسلمين.

كتبه

أحمد محمد النجار

في مدينة رسول الله ﷺ

١٤٣٢ / ٢ / ٢٢ هـ

البريد الإلكتروني

Abuasmaa12@gmail.com

الموقع

www.alngar.com



المبحث الأول معنى الرسل والأنبياء، والفرق بينهما

أولاً: معنى الرسل:

الرسل لغة: جمع رسول، وهو فعول بمعنى مفعول؛ أي: مرسل.

ومعناه في اللغة يدور على المبعوث لإبلاغ شيء^(١).

وسمي الرسول رسولاً: لأنه ذو رسالة^(٢).

ولفظ الرسول إنما قيل في الأصل: مضافاً إلى الله؛ فيقال: رسول الله،

ثم عرف باللام، فكانت اللام تعاقب الإضافة^(٣).

الرسل شرعاً: من أوحى إليهم شرع من عند الله؛ لتبليغه.

قال ابن جرير الطبري: «رسل الله: الذين ابتعثهم لإنباء ما أرسلهم به

عنه لمن أرسلوا إليه»^(٤).

(١) انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (٣٩٢/٢).

(٢) انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٢٨٤/١١).

(٣) انظر: «النبوات» (٨٢٦/٢).

(٤) «تفسير الطبري» (١٤٠/٢).

ثانياً: معنى الأنبياء:

الأنبياء لغة: جمع نبي.

وقد اختلف في الأصل الذي اشتق منه:

قيل: مأخوذ من النبأ؛ لأن النبي هو الذي أنبأ عن الله، والمنبئ هو:

المخبر^(١).

وقيل: مأخوذ من النبوة والنباوة، وهي: الارتفاع؛ لارتفاع قدر النبي،

ولأنه شرف على سائر الخلق، فأصله غير الهمز، وهو فعيل بمعنى مفعول،

والجمع: أنبياء.

وهذا المعنى داخل في الأول، فمن أنبأه الله، وجعله منبئاً، فلا يكون

إلا رفيع القدر، على المنزلة^(٢).

قال ابن جرير الطبري في بيان اشتقاق النبي: «(نبي)، غير مهموز، وأصله

الهمز، لأنه من: (أنبأ عن الله فهو ينبئ عنه إنباء)، وإنما الاسم منه (منبئ)،

ولكنه صرف وهو (مفعول) إلى (فعيل)، كما صرف (سميع) إلى (فعيل) من

(مسمع)، و(بصير) من (مبصر)، وأشبه ذلك، وأبدل مكان الهمزة من (النبيء)

الياء، فقيل: (نبي).

(١) انظر: «مجمّل اللغة» لابن فارس (١/٨٥٣)، و«لسان العرب» لابن منظور (١٥/٣٠٢).

(٢) انظر: «النبوات» (٣/١٠٧٩).



هذا ويجمع (النبي) أيضًا على (أنبياء)، وإنما جمعه كذلك لإلحاقهم (النبياء)، بإبدال الهمزة منه ياء، بالنعوت التي تأتي على تقدير (فعل) من ذوات الياء والواو.

وذلك أنهم إذا جمعوا ما كان من النعوت على تقدير (فعل) من ذوات الياء والواو، جمعه على (أفعلاء)؛ كقولهم: (ولي وأولياء)، و: (وصي وأوصياء)، و: (دعى وأدعياء)؛ ولو جمعه على أصله الذي هو أصله، وعلى أن الواحد (نبي) مهموز، لجمعه على (فعلاء)، فقليل لهم: (النباء) على مثال: (النبهاء)؛ لأن ذلك جمع ما كان على فعل من غير ذوات الياء والواو من النعوت، كجمعهم الشريك: شركاء، والعليم: علماء، والحكيم: حكماء، وما أشبه ذلك»^(١).

هذا من جهة الاشتقاق.

ثالثاً: الفرق بين النبي والرسول من جهة المعنى:

اتفق العلماء في الجملة على التباين بين الرسول والنبي من جهة المعنى، وأن كل رسول نبوي، وليس كل نبوي رسولاً؛ فالرسالة أعم من جهة نفسها، أخص من جهة أهلها.

ومن الأدلة على التباين بين الرسول والنبي:

قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ [الحج: ٥٢].

(١) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (٢/ ١٤٠).



فقد دلت هذه الآية على أن الرسول غير النبي؛ وذلك أن الله عطف بينهما بحرف (الواو)، والأصل في العطف أنه للمغايرة.

وقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾

[مريم: ٥١].

فقد وصف الله موسى بأنه رسول نبي، فتكرارهما يدل على اختلاف

معناهما.

وخالف في ذلك المعتزلة، فلم يفرقوا بين الرسول والنبي؛ قال القاضي

عبد الجبار المعتزلي: «فاعلم أنه لا فرق في الاصطلاح بين الرسول والنبي»^(١).

لكن لم تكن كلمة المعتزلة متفقة على عدم التفريق؛ وذلك أن الزمخشري

المعتزلي خالفهم؛ فقال عند كلامه على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ

مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾: «(من رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ) دليل بين على تغاير الرسول

والنبي»^(٢).

وهاهنا سؤال: إذا كان هناك تغاير بين النبي والرسول، فما الفرق

بينهما؟

الجواب: اختلف أهل العلم على أقوال:

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص ٥٦٧).

(٢) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» (٣/ ١٦٤).



* القول الأول:

الرسول: هو الذي أُوحِيَ إليه وحي وأُمر بتبليغه.

والنبي: هو الذي أُوحِيَ إليه ولم يؤمر بتبليغه.

قال مجاهد: «النبي وحده الذي يكلم وينزل عليه الوحي ولا يرسل»^(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وقد ذكروا فروقاً بين النبي والرسول،

وأحسنها: أن من نبأه الله بخبر السماء، إن أمره أن يبلغ غيره، فهو نبي رسول،

وإن لم يأمره أن يبلغ غيره فهو نبي وليس برسول»^(٢).

وقد اعترض على هذا التفريق: أن الأنبياء - صلوات الله عليهم - فيهم

مرسلون، وفيهم غير مرسلين.

والدليل على صحة الاعتراض: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ

رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢].

فالله سبحانه جعل كلاً من النبي والرسول مرسلًا، وهذا دليل على أن

النبي مأمور بتبليغ ما أُوحِيَ إليه.

ثم إن معنى (نبي): أنبأ عن الله عَزَّ وَجَلَّ، ومعنى أنبأ عن الله عَزَّ وَجَلَّ: الإرسال

بعينه^(٣).

(١) «تفسير الطبري» (١٨ / ١٩٠).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٥٨).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (١٢ / ٨٠).



* القول الثاني:

الرسول: الذي أرسل إلى الخلق بإرسال جبريل عليه السلام إليه عياناً.

والنبي: الذي تكون نبوته إلهاماً أو مناماً، وهذا القول منسوب للفراء^(١).

* القول الثالث:

الرسول: من أُوحي إليه شرعٌ جديد.

والنبي هو: المبعوث بشرع من قبله.

وقد اعترض على هذا التفريق: أنه ليس من شرط الرسول أن يأتي

بشرع جديد؛ فإن داود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة^(٢).

* القول الرابع:

الرسول: من أرسل إلى قوم مخالفين له.

والنبي: من أرسل إلى قوم موافقين له^(٣).

* القول الخامس:

الرسول: من أنزل إليه كتاب وشرع مستقل، مع المعجزة التي ثبتت بها

نبوته.

(١) انظر: «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (١٢ / ٨٠).

(٢) انظر: «النبوات» (٢ / ٨٦٣).

(٣) ذهب إليه ابن تيمية؛ كما في «النبوات» (٢ / ٨٥٧).



وأن النبي هو: من لم ينزل عليه كتاب وإنما أوحى إليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله^(١).

وقد اعترض على هذا التفريق: أنه ليس من شرط الرسول أن يأتي بشرع جديد، فإن داود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة. وأيضاً مما يعترض عليه: أن دلائل النبوة ليست محصورة في المعجزة. وهذا التفريق فيه لوثة كلامية؛ لحصرهم دلائل النبوة في المعجزة، وسيأتي تقرير هذا.

ولعل أقرب الأقوال: أن الرسول من أرسل إلى قوم مخالفين له، والنبي من أرسل إلى قوم موافقين له، أو لم يؤمر بالتبليغ.

لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا آتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾

[الذاريات: ٥٢].

فعبر سبحانه بالرسول لما كان القوم مكذبين.

ولما ثبت في الصحيح - في حديث الشفاعة - عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «فيأتون نوحاً فيقولون: يا نوح، إنك أنت أول الرسل إلى أهل الأرض...»^(٢).

(١) قاله علي بن سلطان الملا الهروي القاري في كتابه «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»

(٩/ ٣٦٦٩)، وذكره الشنقيطي في «أضواء البيان» (٥/ ٢٩٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦/ ٨٥) (ح ٤٧١٢).

فنوح أول رسول؛ لأنه بُعثَ إلى قوم مخالفين له.
وأما من قبله كآدم فهو نبي؛ لأنه بعث إلى قوم مؤمنين.
فآدم عليه السلام أرسل إلى بنيه وهم على الفطرة مُوحّدون.

تنبيه:

البحث هنا فيمن كان نبياً ولم يكن رسولاً، وليس البحث فيمن
اجتمعت فيه الرسالة والنبوة.
فكل الرسل أنبياء، وليس العكس.
والنبوة داخلة في الرسالة دون العكس، فالرسالة متضمنة للنبوة، بخلاف
النبوة.





المبحث الثاني: وظائف الرسل

إن الله بعث الرسل لغاية عظيمة وحكمة جليلة، وجعل لهم وظائف،
وأصول تلك الوظائف ما يأتي:

١- أن الله جعلهم وسائط بينه وبين عباده؛ لتعريفهم به سبحانه،
ولتعريفهم ما ينفعهم وما يضرهم.

وهذه الوظيفة تتضمن إثبات الصفات، والتوحيد، والقدر، وذكر أيام
الله في أوليائه، وأعدائه، وهي: القصص التي قصَّها على عباده، والأمثال التي
ضربها لهم.

قال ابن أبي العز الحنفي: «إذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة
كلها من أولها إلى آخرها»^(١).

٢- تعريف العباد الطريق الموصل إلى الله بذكر شريعته سبحانه.

وهذه الوظيفة تتضمن تفصيل الشرائع، والأمر، والنهي، والإباحة، وبيان

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٦٩).



ما يحبه الله، وما يكرهه.

٣- تعريف العباد بحالهم بعد الوصول إلى الله.

وهذه الوظيفة تتضمن الإيمان باليوم الآخر، والجنة والنار، والثواب والعقاب^(١).

قال أبو العباس بن تيمية: «وعلى هذه الأصول الثلاثة: مدار الخلق، والأمر، والسعادة والفلاح موقوفة عليها، ولا سبيل إلى معرفتها إلا من جهة الرسل؛ فإن العقل لا يهتدي إلى تفاصيلها ومعرفة حقائقها، وإن كان قد يدرك وجه الضرورة إليها من حيث الجملة، كالمريض الذي يدرك وجه الحاجة إلى الطب ومن يداويه، ولا يهتدي إلى تفاصيل المرض وتنزيل الدواء عليه.

وحاجة العبد إلى الرسالة أعظم بكثير من حاجة المريض إلى الطب؛ فإن آخر ما يقدر بعدم الطبيب موت الأبدان، وأما إذا لم يحصل للعبد نور الرسالة وحياتها مات قلبه موتاً لا ترجى الحياة معه أبداً، أو شقي شقاوة لا سعادة معها أبداً»^(٢).

هذه الأصول العامة في بيان الغاية والوظائف التي أرسل بها الرسل، ومما يدخل تحت هذه الأصول:

- أن الله بعث الرسل مبشرين لمن أطاعهم بالجنان، منذرين لمن

خالفهم بالعذاب والوبال.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٩٧/١٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٩٧/١٩).



قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [يونس:

[٧٤].

وقال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأنعام: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مَنْ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَنْعَمَ

إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف: ٩].

- أن الله بعثهم لقطع العذر وإقامة الحجّة:

قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ

بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِنَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ

الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ

شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩].

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ

نَحْنُ وَلَا ءَابَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى

الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

المبحث الثالث: منزلة الإيمان بالرسول من الإيمان

الإيمان بالرسول هو الركن الرابع من أركان الإيمان، لا يتم إيمان العبد إلا به، ومن كفر به فقد ضلّ ضلالاً بعيداً، ولا يستحق بذلك اسم الإيمان.

قال تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ فِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

فقد أخبر الله في هذه الآيات أن الرسول ومن تحقق فيهم وصف الإيمان



والصدق يؤمنون بالرسول، ورتب سبحانه على عدم الإيمان بالرسول وغيرها من أركان الإيمان: الكفر، والضلال البعيد.

وقوله: ﴿وَرُسُلِهِ﴾ جمع مضاف، والجمع المضاف يفيد العموم، فيدخل في قوله: ﴿وَرُسُلِهِ﴾ كل رسول بعثه الله.

قال ابن أبي العز الحنفي: «فجعل الله ﷺ الإيمان هو الإيمان بهذه الجملة، وسمى من آمن بهذه الجملة مؤمنين، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة»^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ بارزاً يوماً للناس، فأتاه جبريل فقال: ما الإيمان؟ قال: «الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، وبلقائه، ورسوله، وتؤمن بالبعث»^(٢).

فقد بين النبي ﷺ في هذا الحديث أن الإيمان مبني على هذه الأركان، فإذا انتفى منها ركن رجع على نفي الإيمان نفسه.

فالكفر بأحد هذه الأركان يستلزم الكفر بغيره؛ فمن كفر بالله كفر بالجميع، ومن كفر بالملائكة كفر بالكتب والرسول، فكان كافراً بالله؛ إذ كذب رسوله وكتبه، وكذلك إذا كفر باليوم الآخر كذب الكتب والرسول فكان كافراً^(٣).

(١) «شرح الطحاوية» (ص ٢٩٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، باب سؤال جبريل النبي ﷺ (١٩/١) (ح ٥٠).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٩٣/١٩).



ثم إن مما يجب أن يعلم: أن الكفر بنبيٍّ واحد كفر بجميع الأنبياء:

كما قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥].

وقال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٢٣].

وقال تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ

ءَايَةً ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفرقان: ٣٧].

فقد جعل الله تكذيبهم لرسولهم الذي أرسل إليهم تكذيباً للرسول كلهم.

ومسك ختام هذا المبحث:

أن تسمية الإيمان بالرسول (ركن) تسمية اصطلاحية لم تأت النصوص

من الكتاب والسنة بها، وإنما هي من باب الشرح والإيضاح، وهذا لا بأس

به، وعليه درج العلماء.

والركن: داخل في الماهية، ويتوقف وجود الماهية عليه^(١).

والإيمان بالرسول - الإيمان المجمل - : ركن لا يقوم الإيمان ولا يوجد

إلا به مع بقية أركان الإيمان.

وأما الإيمان المُفَصَّل: فلا يدخل في كونه ركنًا، بل قد يكون واجبًا

وقد يكون مستحبًا، لكن إذا علمه الإنسان وبلغه يجب أن يؤمن به، وإلا كان

مكذبًا لله ورسوله ﷺ، ويصير بذلك كافرًا.

(١) انظر: «شرح مختصر الروضة» للطوفي (٣/ ٢٢٧).



المبحث الرابع: الإيمان بالرسول مجمل ومفصل

الإيمان بالرسول يكون مجملاً، ومفصلاً:

* أما المجمل:

وهو القدر الذي لا يتم إيمان العبد بالرسول إلا به.

وهو: الإيمان بكل من بعثه الله من الرسل، وبكل نبي من الأنبياء؛ فمن

لم يؤمن بأن هناك رسلاً أرسلهم الله فليس مؤمناً بالرسول.

قال تعالى: ﴿ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۚ وَإِنْ تَوَمَّنُوا ۖ وَتَتَّقُوا ۖ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾

[آل عمران: ١٧٩].

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ءَ وَالْكِتَابِ الَّذِي

نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ ءَ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ

وَكُتُبِهِ ءَ وَرُسُلِهِ ءَ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلًّا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ١٣٦].

وقال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ءَ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّٰدِقُونَ ۖ وَالشُّهَدَاءُ عِندَ

رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا ۖ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ۖ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾

[الحديد: ١٩].



وقال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَأَيْتَمَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْفُوكَ بَعَثَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

فقد أمر الله بالإيمان بكل من بعثه من رسله، وكذلك الأنبياء، ويتضح ذلك في قوله: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ والأمر يقتضي الوجوب، كما أن قوله: ﴿وَرَسُولِهِ﴾ يفيد العموم؛ لأنه جمع مضاف، والجمع المضاف يفيد العموم، فهو شامل لكل رسول أرسله الله.

كما بيّن سبحانه في الآيات المتقدمة أن من صفات المؤمنين: أنهم يؤمنون بالرسول كلهم، ورتب على من كفر بهم الضلال البعيد، وكونهم من أصحاب الجحيم.

ومما يدخل في الإيمان بالرسول: تصديقهم فيما أخبروا، وإيجاب طاعتهم فيما أوجبوا في الجملة؛ فإن الرسل تضمنت بعثتهم أصليين: الإخبار، والأمر.

ومما يدخل في الإيمان بالرسول أيضاً: الإيمان بجميعهم من غير تفريق بينهم ولا تبعيض.

قال تعالى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ قَبْلِهِ وَمَا نَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٧٧].



وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿البقرة: ١٣٦﴾.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿النساء: ١٥٢﴾.

فيجب الإيمان بجميع الرسل الذين بعثهم الله، وكذلك الأنبياء من غير تفریق بينهم في الإيمان ولا تبعيض، فمن آمن ببعض الرسل وكفر ببعض فهو كافر.

قال قتادة: «أمر الله المؤمنين أن يؤمنوا ويصدقوا بأنبيائه ورسله كلهم، ولا يفرّقوا بين أحد منهم»^(١).

فإن قيل: كيف يكون التفریق والتبعيض في الإيمان بالرسول؟

قيل له: التفریق والتبعيض في الإيمان بالرسول: يكون في: القدر تارة، ويكون في: الوصف أخرى.

- يكون في القدر بـ:

الإيمان ببعض الرسل والكفر ببعضهم، كما حصل مع أهل الكتاب، فاليهود يؤمنون بموسى ويكفرون بعيسى عليه السلام وبنينا عليه السلام، وكذلك النصارى يكفرون بنينا عليه السلام.

(١) «تفسير الطبري» (٣/ ١١١).



قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا
بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا
بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾
[النساء: ١٥٠-١٥١].

فقد نص سبحانه على كفر من فرّق في الإيمان بين الرسل، وبين سبحانه
ما أعده لهم من العذاب المهين؛ فدلّ ذلك على أن التفريق بين الرسل منافٍ
للإيمان بهم.

قال ابن جرير الطبري: «يعني بقوله -جل ثناؤه-: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ
بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾، من اليهود والنصارى، ﴿ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ
وَرُسُلِهِ ﴾، بأن يكذبوا رسل الله الذين أرسلهم إلى خلقه بوحيه، ويزعموا أنهم
افتروا على ربهم.

وذلك هو معنى إرادتهم التفريق بين الله ورسله، بنحلّتهم إياهم الكذب
والفرية على الله، وادّعائهم عليهم الأباطيل.

﴿ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ ﴾؛ يعني أنهم يقولون:
نصدّق بهذا ونكذب بهذا، كما فعلت اليهود من تكذيبهم عيسى ومحمدًا -
صلى الله عليهما وسلم-، وتصديقهم بموسى وسائر الأنبياء قبله بزعمهم.
وكما فعلت النصارى من تكذيبهم محمدًا ﷺ، وتصديقهم بعيسى



وسائر الأنبياء قبله بزعمهم»^(١).

وقال: «فقال -جل ثناؤه- لعباده منبهاً لهم على ضلالتهم وكفرهم: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ حَقًّا﴾، يقول: أيها الناس، هؤلاء الذين وصفت لكم صفتهم هم أهل الكفر بي، المستحقون عذابي والخلود في ناري حقاً؛ فاستيقنوا ذلك، ولا يشككنكم في أمرهم اتحلهم الكذب، ودعواهم أنهم يقرؤون بما زعموا أنهم به مقرؤون من الكتب والرسول، فإنهم في دعواهم ما ادعوا من ذلك كذبة».

وذلك أن المؤمن بالكتب والرسول هو المصدق بجميع ما في الكتاب الذي يزعم أنه به مصدق، وبما جاء به الرسول الذي يزعم أنه به مؤمن. فأما من صدق ببعض ذلك وكذب ببعض، فهو لنبوة من كذب ببعض ما جاء به جاحد، ومن جحد نبوة نبي فهو به مكذب.

وهؤلاء الذين جحدوا نبوة بعض الأنبياء، وزعموا أنهم مصدقون ببعض، مكذبون من زعموا أنهم به مؤمنون، لتكذيبهم ببعض ما جاءهم به من عند ربهم، فهم بالله وبرسوله الذين يزعمون أنهم بهم مصدقون، والذين يزعمون أنهم مكذبون كافرون»^(٢).

وقال ابن القيم: «وكما أنه لا يكون مؤمناً حتى يؤمن بجميع الأنبياء،

(١) «تفسير الطبري، جامع البيان عن أي القرآن» (٣٥٢/٩).

(٢) «تفسير الطبري، جامع البيان عن أي القرآن» (٣٥٣/٩).

ومن كفر بنبي من الأنبياء فهو كمن كفر بجميعهم.

فكذلك لا يكون مؤمناً حتى يؤمن بجميع ما جاء به الرسول، فإذا آمن ببعضه فهو كمن كفر به كله»^(١).

وقد ذكر أبو عبد الله القرطبي أنه إنما كان كفرةً: «لأن الله سبحانه فرض على الناس أن يعبدوه بما شرع لهم على السنة الرسل، فإذا جحدوا الرسل ردوا عليهم شرائعهم ولم يقبلوها منهم، فكانوا ممتنعين من التزام العبودية التي أمروا بالتزامها، فكان كجحد الصانع سبحانه، وجحد الصانع كفر لما فيه من ترك التزام الطاعة والعبودية، وكذلك التفريق بين رسله في الإيمان بهم كفر»^(٢).

- وكذلك يدخل في التفريق والتبعيض من جهة القدر:

من ادعى أنه مؤمن بالرسول ويتحاكم مع ذلك إلى بعض الطواغيت المعظمة من دون الله إعراضاً، واستكباراً، أو شكاً في حكم الرسل وصلاحيته^(٣).

قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٧) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا

(١) «بدائع الفوائد» (٤/١٤٩).

(٢) «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (٥/٦).

(٣) انظر: رسالتي: «الإيمان بالكتب بين إثبات السلف وتعطيل أهل الكلام».



فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٤٧﴾ [النور: ٤٧-٤٨].

قال الطبري: ﴿وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾؛ يقول: وليس قائلو هذه المقالة - يعني قوله: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا﴾ - بالمؤمنين؛ لتركهم الاحتكام إلى رسول الله ﷺ وإعراضهم عنه إذا دعوا إليه^(١).

ومن التحاكم لغير الله: معارضة الرسل بعقول الرجال وآرائهم، ثم تقديمها على ما جاءوا به، كما عليه أهل الكلام؛ فنصوص الوحيين عندهم هي ألفاظ ظنية لا يحتج بها في المسائل العقديّة اليقينية إلا إذا سلمت من المعارض العقلي، أما لو تعارض العقل مع نصوص الكتاب والسنة فإنه يجب أن يقدم العقل^(٢).

قال الرازي: «الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة: عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ، وصحة إعرابها، وتصريفها، وعدم الاشتراك والمجاز، والتخصيص بالأشخاص والأزمنة، وعدم الإضمار، والتقديم والتأخير وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح؛ إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل لافتقاره إليه»^(٣)!

(١) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (١٩ / ٢٠٤).

(٢) انظر: رسالتي: «تبصير ذوي العقول بحقيقة مذهب الأشاعرة في الاستدلال بكلام الله والرسول ﷺ».

(٣) «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» (ص ١٤٣).



وقال الرازي: «فهذا تقرير البحث عن قولنا: التمسك بالدلائل اللفظية

في المطالب اليقينية لا يجوز»^(١)!

وقال الأمدي: «وربما استروح بعض الأصحاب في إثبات السمع والبصر

لله تعالى إلى ظواهر واردة في الكتاب والسنة، منها ما يدل على كونه سمياً

بصيراً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١]، ومنها ما يدل على نفس

السمع والبصر كقوله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] إلى غير

ذلك من الظواهر، وهي غير مفيدة لليقين، ولا خروج لها عن الظن والتخمين.

والتمسك بما هذا شأنه في إثبات الصفات النفسية وما يطلب فيه

اليقين ممتنع»^(٢).

وقال: «ولعل الخصم قد يتمسك هاهنا بظواهر من الكتاب والسنة

وأقوال بعض الأئمة، وهي بأسرها ظنية، ولا يسوغ استعمالها في المسائل

القطعية، فلهذا آثرنا الإعراض عنها، ولم نشغل الزمان بإيرادها»^(٣).

- وكذلك يدخل في التفريق والتبعيض من جهة القدر:

اعتقاد أن الرسل ﷺ لم يبلغوا كل ما بعثه الله به، سواء كان ذلك بلسان

المقال أو الحال.

(١) «المطالب العالية» (٧٣/٩).

(٢) «أبكار الأفكار» (٤١٠/١).

(٣) «غاية المرام في علم الكلام» (ص ٢٠٤).



ويدخل في هذا: أهل الابتداع؛ فحقيقة قولهم أن الرسل لم يبلغوا الشرع كاملاً!

قال ابن الماجشون: «سمعت مالكا يقول: من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، فقد زعم أن محمداً ﷺ خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]؛ فما لم يكن يومئذ ديناً، فلا يكون اليوم ديناً»^(١).

وقال أبو إسحاق الشاطبي: «فالمبتدع إنما محصول قوله بلسان حاله أو مقاله: إن الشريعة لم تتم، وأنه بقي منها أشياء يجب أو يستحب استدراكها؛ لأنه لو كان معتقداً لكمالها وتمامها من كل وجه لم يبتدع ولا استدرك عليها، وقائل هذا ضال عن الصراط المستقيم»^(٢).

فظهر مما تقدم: أن التفريق والتبعيض من جهة القدر يكون بأمور:

١- الإيمان ببعض الرسل والكفر ببعضهم.

٢- من ادعى أنه مؤمن بالرسول ويتحاكم مع ذلك إلى بعض الطواغيت المعظمة من دون الله إعراضاً، واستكباراً.

٣- اعتقاد أن الرسل لم يبلغوا كل ما بعثهم الله به، سواء كان ذلك

بلسان المقال أو الحال.

(١) «الاعتصام» للشاطبي (١/٦٢).

(٢) «الاعتصام» للشاطبي (١/٦٢).

وأما التفريق والتبعض من جهة الوصف، فيكون بأمور؛ منها:

- أن يرفعوا الأنبياء فوق منازلهم، فيضفوا عليهم خصائص الربوبية

والألوهية، كمن زعم أن عيسى ابن الله، وأنه إله من دونه سبحانه!

قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۗ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ﴾ [المائدة: ١٧].

قال القرطبي: «فأعلم الله تعالى أن المسيح لو كان إلهاً لقدر على دفع ما ينزل به أو بغيره، وقد أمات أمه ولم يتمكن من دفع الموت عنها، فلو أهلكه هو أيضاً فمن يدفعه عن ذلك أو يرده»^(١).

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ الْهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ، تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ۗ﴾ [المائدة: ١١٦].

وقد بين سبحانه أن الرسل بشر؛ قال تعالى: ﴿قَالَتْ رَسُولُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانُوا يَعْبُدُونَ ءَابَاءُنَا فَآتُونَا إِسْلَاطِينَ مُّبِينِينَ ۗ﴾ [إبراهيم: ١٠].

(١) «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (٦/ ١١٩).



وقال تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۗ وَمَا كُنَّا لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [إبراهيم: ١١].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ ۗ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ وَيَشْرَبُوا فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَنْتَصِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٠].

وقال تعالى في عيسى عليه السلام: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ ۗ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ۗ أَنْظُرْ كَيْفَ بُيِّنَ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْظِرْ أَنِّي يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة: ٧٥].

قال ابن القيم: «وقد تضمنت هذه الحجة دليلين ببطلان إلهية المسيح

وأمه:

أحدهما: حاجتهما إلى الطعام والشراب، وضعف بنيتهما عن القيام بنفسهما، بل هي محتاجة فيما يقيمها إلى الغذاء والشراب، والمحتاج إلى غيره لا يكون إلهًا؛ إذ من لوازم الإله أن يكون غنيًا.

الثاني: أن الذي يأكل الطعام يكون منه ما يكون من الإنسان من الفضلات القدرة التي يستحي الإنسان من نفسه وغيره حال انفصالها عنه، بل يستحي من



التصريح بذكرها.

ولهذا -والله أعلم- كنى سبحانه عنها بلازمها من أكل الطعام الذي ينتقل
الذهن منه إلى ما يلزمه من هذه الفضلة، فكيف يليق بالرب سبحانه أن يتخذ
صاحبة وولداً من هذا الجنس؟!^(١).

كما بين سبحانه أن الرسل لا يملكون شيئاً من خصائص الربوبية
والألوهية، فلا يملكون لأنفسهم ضرراً ولا نفعاً، فضلاً أن يملكوا ذلك
لغيرهم:

قال تعالى: ﴿قُلْ أَنْعَبُدُوكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا
نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٦].

وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ
أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثِرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ
يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا
تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنْ أَلْحَمُّ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧].

وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ لَفُضِيَ الْأَمْرُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٨].

(١) «الصواعق المرسلّة» (٢/ ٤٨٢-٤٨٣).



وبين أيضاً سبحانه كفر من جعل لهم خصائص الربوبية والألوهية:

قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٠].

- ومما يدخل في التفريق والتبعيض من جهة الوصف:

من جعل الأنبياء يعلمون علم الغيب المطلق، وأنهم يملكون الدنيا والآخرة.

كما قال صاحب البردة:

يا أكرم الخلق مالي من ألودبه سواك عند حلول الحادث العمم
فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم
وهذا مناقض لقوله سبحانه: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النمل: ٦٥].

ولقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: ٥٠].

ولقوله تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَةٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩].



قال ابن كثير: «يقول تعالى أمرًا رسوله ﷺ أن يقول معلمًا لجميع الخلق: أنه لا يعلم أحد من أهل السموات والأرض الغيب؛ وقوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ استثناء منقطع؛ أي: لا يعلم أحد ذلك إلا الله ﷻ، فإنه المنفرد بذلك وحده، لا شريك له»^(١).

- ومما يدخل في التفريق والتبعيض من جهة الوصف:

صرف العبادة للأنبياء والرسول من دون الله.

والله قد جعلهم عبادًا لا معبودين؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كِمْنَاتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١].

وقد أحبط الله عمل المشرك، بل قال سبحانه مخاطبًا نبيه ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

وحكم سبحانه بالكفر على كل من دعا غير الله، ولو كان المدعو رسولًا أو ملكًا.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

- ومما يدخل في التفريق والتبعيض من جهة الوصف:

تنقص الأنبياء والرسول، وسبهم، والاستخفاف بهم.

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٦/٢٠٧).



قال تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦١].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

قال ابن كثير: «يقول تعالى متهدداً ومتوعداً من آذاه بمخالفة أو امره وارتكاب زواجره وإصراره على ذلك، وأذى رسوله بعبث أو تنقص، عياداً بالله من ذلك»^(١).

فظهر مما تقدم: أن التفريق والتبعيض من جهة الوصف يكون بأمور:

- ١- أن يرفعوا الأنبياء فوق منازلهم، فيضفوا عليهم خصائص الربوبية والألوهية.
- ٢- من جعل الأنبياء تعلم علم الغيب المطلق، وأنهم يملكون الدنيا والآخرة.
- ٣- صرف العبادة للأنبياء والرسول.
- ٤- تنقص الأنبياء والرسول، وسبهم، والاستخفاف بهم، وسوء الأدب معهم.

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٤٨٠).



فاتضح مما سبق أن: التفريق والتبويض في الإيمان بالرسول يكون من جهة القدر، ويكون من جهة الوصف.

وبعبارة أخرى: قواعد الإيمان بالرسول:

القادح الأول: الإيمان ببعض الرسل والكفر ببعضهم.

القادح الثاني: من ادّعى أنه مؤمن بالرسول، ويتحاكم مع ذلك إلى بعض الطواغيت المعظمة من دون الله إعراضاً، واستكباراً.

القادح الثالث: اعتقاد أن الرسل لم يبلغوا كل ما بعثهم الله به، سواء كان ذلك بلسان المقال أو الحال.

القادح الرابع: أن يرفعوا الأنبياء فوق منازلهم، فيضفوا عليهم خصائص الربوبية والألوهية.

القادح الخامس: من جعل الأنبياء تعلم علم الغيب المطلق، وأنهم يملكون الدنيا والآخرة.

القادح السادس: صرف العبادة للأنبياء والرسول.

القادح السابع: تنقص الأنبياء والرسول، وسبهم، والاستخفاف بهم، وسوء الأدب معهم.

* وأما الإيمان المفصل:

وهو القدر الذي يكون تبعاً للعلم التفصيلي الذي يبلغ المكلف من



نصوص الكتاب والسنة، وهو يتضمن أموراً^(١):

١- الإيمان بمن سمى الله تعالى في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من رسله، كإبراهيم، ونوح، وغيرهم من الأنبياء والرسل الذين ورد ذكرهم في القرآن.

٢- الإيمان بأنهم بلغوا جميع ما أرسلوا به على الوجه الذي أمرهم الله.

٣- الإيمان بأن رسالتهم حق من الله تعالى.

٤- الإيمان بمحمد ﷺ يكون بالإقرار به واتباع ما جاء به، وهو أمر زائد على الإيمان بغيره من الرسل.

قال محمد بن نصر المروزي: «فإن تؤمن بمن سمى الله في كتابه من رسله، وتؤمن بأن الله سواهم رسلاً وأنبياء، لا يعلم أسماءهم إلا الذي أرسلهم، وتؤمن بمحمد ﷺ، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الرسل، إيمانك بسائر الرسل إقرارك بهم، وإيمانك بمحمد ﷺ إقرارك به، وتصديقك إياه، واتباعك ما جاء به، فإذا اتبعت ما جاء به أديت الفرائض، وأحللت الحلال، وحرمت الحرام، ووقفت عند الشبهات، وسارعت في الخيرات»^(٢).

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (٣١١)، و«شرح ثلاثة الأصول»

للشيخ العثيمين (ص ٩٤).

(٢) «تعظيم قدر الصلاة» (١/٣٩٣).



والناس متفاوتون في الإيمان المفصل بحسب ما بلغهم من العلم:
فمن آمن بالرسول إيماناً مجملاً وآمن بما بلغه من التفاصيل؛ حصل له
من كمال الإيمان بحسب ما بلغه.

فمن آمن بالرسول إيماناً مفصلاً أكمل إيماناً ممن لم يكن كذلك، وكذلك
ولاية الله تفاضل، فمن علم التفاصيل كانت ولايته أكمل ممن لم يعلم ذلك.

قال ابن رجب: «وتفسر زيادة المعرفة -أي: معرفة الله بالقلب- بمعنيين:

أحدهما: زيادة المعرفة بتفاصيل أسماء الله وصفاته، وأفعاله، وأسماء
الملائكة، والنبين، والكتب المنزلة عليهم، وتفاصيل اليوم الآخر. وهذا ظاهر
لا يقبل نزاعاً.

والثاني: زيادة المعرفة بالوحدانية بزيادة معرفة أدلتها، فإن أدلتها
لا تحصر، إذ كل ذرة من الكون فيها دلالة على وجود الخالق ووحدانيته،
فمن كثرت معرفته بهذه الأدلة زادت معرفته على من ليس كذلك.

وكذلك المعرفة بالنبوات، واليوم الآخر، والقدر، وغير ذلك من الغيب
الذي يجب الإيمان به.

ومن هنا فرّق النبي ﷺ بين مقام الإيمان ومقام الإحسان، وجعل مقام
الإحسان أن يعبد العبد ربه كأنه يراه، والمراد: أن ينور قلبه بنور الإيمان حتى
يصير الغيب عنده مشهوداً بقلبه كالعيان»^(١).

(١) «فتح الباري» لابن رجب (١/٩-١٠).



والإيمان بالرسول يكون بالاعتقاد، والقول، والعمل.

أما بالاعتقاد: فيكون بالإقرار بأن هؤلاء الرسل أرسلوا من عند الله، وأنهم ليس لهم من خصائص الربوبية والألوهية شيء، واعتقاد أنهم بَلَّغُوا ما أُرسِلُوا به إلى غير ذلك مما يتعلق بالاعتقاد، ونحو ذلك.

وأما بالقول: فيكون بالإقرار بهم، والنطق بما جاء به القرآن من ذكرهم، وغير ذلك.

وأما بالعمل: فيكون بالعمل بما جاء به النبي ﷺ وحده؛ لأنه ﷺ نسخ ما جاءت به الرسل قبله، وقد دخل فيما جاءت به الرسل قبله التبديل والتحريف.

أما أهل الكلام: فيحصرّون معنى الإيمان في التصديق، فالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله هو مجرد التصديق بهم^(١).

وقولهم هذا: مخالف لدلالة نصوص الكتاب والسنة، ومخالف أيضاً لإجماع السلف الصالح من الصحابة ومن اتبعهم بإحسان^(٢).

(١) انظر: «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» للباقلاني (ص ٥٢)، و«الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» للجويني (ص ٣٩٧)، و«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» للرازي (ص ٢٣٧).

(٢) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٥/٩٥٦) (٥/٩٥٩) (١/٢٠٦)، و«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البر (٩/٢٣٨).



المبحث الخامس: أسماء الرسل وعددهم

أولاً: أسماء الرسل:

إن نصوص الكتاب والسنة قد وردت بذكر بعض أسماء الرسل الذين بعثهم الله، وقد بلغ عدد من ذكر اسمه منهم في القرآن الكريم خمسة وعشرين نبياً ورسولاً.

ومن هذه الأدلة التي ذكرت أسماء الرسل والأنبياء ما يأتي:

- جمع الله في سورة واحدة ثمانية عشر رسولاً ونبياً؛ قال تعالى:
﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٢﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَهُدًى وَوَلَدًا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأنعام: ٨٣-٨٦].

- جمع في سورة النساء ثلاثة عشر نبياً؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ



وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوشَعَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَدَاوُدَ
زُورًا ﴿النساء: ١٦٣﴾.

وأما بقية الخمسة وعشرين فقد جاء ذكرهم في القرآن متفرقاً:

- قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ
أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١].

- وقال تعالى: ﴿وَإِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ
إِلَهِ غَيْرِهِ ۗ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ [هود: ٥٠].

- وقال تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا
لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرِهِ ۗ﴾ [الأعراف: ٧٣].

- وقال تعالى: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ
مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرِهِ ۗ﴾ [الأعراف: ٨٥].

- وقال تعالى: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥٦].

- وقال تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ كُلٌّ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾
[الأنبياء: ٨٥].

فأسماء الرسل والأنبياء الواردة في القرآن:

آدم، ونوح، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وداود، وسليمان،
وأيوب، ويوسف، وموسى، وهارون، وزكريا، ويحيى، وعيسى، وإلياس،



واليسع، وإدريس، ويونس، ولوط، وهود، وصالح، وشعيب، وذو الكفل،
ومحمد -عليهم الصلاة والسلام-.

وهاهنا سؤال: من هم الأسباط، وهل هم أنبياء؟

الجواب: الأسباط هم: الأنبياء من ولد يعقوب^(١)؛ واحدهم: سبط.

والسبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في ولد إسماعيل.

وسموا الأسباط: من السبط وهو التابع، فهم جماعة متتابعون.

وقيل: أصله من السبّ -بالتحريك- وهو الشجر، أي: هم في الكثرة

بمنزلة الشجر، الواحدة: سبطة^(٢).

والذي يدل عليه القرآن أن إخوة يوسف ليسوا بأنبياء.

قال ابن تيمية: «فإنه لا يعرف أنه كان فيهم -أي: بني إسرائيل- قبل

موسى إلا يوسف.

ومما يؤيد هذا: أن الله تعالى لما ذكر الأنبياء من ذرية إبراهيم قال:

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الأنعام: ٨٤]؛

فذكر يوسف ومن معه، ولم يذكر الأسباط، فلو كان إخوة يوسف نبؤا كما

نبيء يوسف لذكروا معه^(٣).

(١) انظر: «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (٣/ ١٠٩).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (٢/ ١٤١).

(٣) «جامع المسائل» (٣/ ٢٩٨).



وقال ابن كثير: «واعلم أنه لم يَقم دليل على نبوة إخوة يوسف، وظاهر هذا السياق يدل على خلاف ذلك.

ومن الناس من يزعم أنهم أوحى إليهم بعد ذلك، وفي هذا نظر، ويحتاج مدعي ذلك إلى دليل، ولم يذكروا سوى قوله تعالى: ﴿قُلُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦]؛ وهذا فيه احتمال؛ لأن بطون بني إسرائيل يقال لهم: الأسباط، كما يقال للعرب: قبائل، وللعجم: شعوب؛ يذكر تعالى أنه أوحى إلى الأنبياء من أسباط بني إسرائيل، فذكرهم إجمالاً لأنهم كثيرون، ولكن كل سبط من نسل رجل من إخوة يوسف، ولم يَقم دليل على أعيان هؤلاء أنهم أوحى إليهم، والله أعلم^(١).

وقد أضافت السنة على ما ذكره القرآن من الأنبياء: يوشع بن نون؛ كما جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «غزا نبي من الأنبياء، فقال لقومه: لا يتبعني رجل ملك بضع امرأة، وهو يريد أن يبني بها، ولما بين بها، ولا أحد بنى بيوتاً ولم يرفع سقوفها، ولا أحد اشترى غنماً أو خلفات وهو ينتظر ولادها، فغزا فدنا من القرية صلاة العصر أو قريباً من ذلك، فقال للشمس: إنك مأمورة وأنا مأمور، اللهم احبسها علينا، فحبست

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٤ / ٣٧٢).



حتى فتح الله عليه، فجمع الغنائم...»^(١).

وهذا النبي هو يوشع بن نون؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«إن الشمس لم تحبس على بشر إلا ليوشع ليالي سار إلى بيت المقدس»^(٢).

فإن سأل سائل: هل لقمان من الأنبياء؟

قيل له: الذي دلت عليه الأدلة وهو قول أكثر العلماء على أن لقمان آتاه الله

الحكمة ولم يؤته النبوة، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ

وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان: ١٢].

قال مجاهد رضي الله عنه: «كان لقمان رجلاً صالحاً، ولم يكن نبياً»^(٣).

وقال قتادة رضي الله عنه: «ولم يكن نبياً، ولم يوح إليه»^(٤).

ونسب إلى عكرمة أنه يقول: إنه نبي^(٥)، وكذلك الشعبي.

وذكر البغوي أن عكرمة تفرد بهذا القول، فقال: «واتفق العلماء على أنه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٨٦/٤) (ح ٣١٢٤).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٦٥/١٤) (ح ٨٣١٤)، وصححه ابن حجر في «الفتح»

(٢٢١/٦).

(٣) «تفسير الطبري» (٢٠/١٣٥).

(٤) «تفسير الطبري» (٢٠/١٣٤).

(٥) «تفسير الطبري» (٢٠/١٣٦).



كان حكيمًا ولم يكن نبيًّا، إلا عكرمة، فإنه قال: كان لقمان نبيًّا. وتفرد بهذا القول^(١).

وهذا القول لم يثبت عن عكرمة؛ لأنه من رواية جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف رافضي.

فإن قيل: هل كان ذو القرنين نبيًّا؟

قيل له: اختلف أهل العلم في ذي القرنين، فمنهم من قال: هو نبي، ومنهم من قال: ليس بنبي.

والأقرب هو: التوقف فيه؛ لما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «... وما أدري ذو القرنين نبيًّا كان أم لا»^(٢).

فإذا توقف رسول الله ﷺ فمن دونه من باب أولى.

بقي أن أذكر مسألة مهمة، وهي: هل كان الخضر نبيًّا من الأنبياء، أو وليًّا من الأولياء؟

لأهل العلم في هذه المسألة قولان:

القول الأول: الخضر نبي من الأنبياء، وهو قول جمهور العلماء^(٣)،

(١) «تفسير البغوي» (٦ / ٢٨٦).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١٧ / ٢) (ح ٢١٧٣)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٥ / ٢٥١).

(٣) «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (١١ / ١٦).



واختاره أبو العباس القرطبي^(١)، وأبو عبد الله القرطبي^(٢)، وابن حجر، والشنقيطي.

قال الحافظ ابن حجر: «والذي لا يتوقف فيه: الجزم بنبوته»^(٣).

واحتجوا: بقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِمَّا لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

فالرحمة في هذه الآية النبوة؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

قال أبو عبد الله القرطبي: «الرحمة في هذه الآية: النبوة»^(٤).

واحتجوا أيضاً: بقوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الكهف: ٨٢].

فهذه الآية دليل واضح على نبوة الخضر؛ إذ نفت أن يكون ما فعله الخضر من إزهاق نفس الغلام، وتعييب السفينة من أمره، وإنما هو من أمر الله، وأمر الله الذي يترتب عليه هذه الأمور من إزهاق النفس وغير ذلك لا يكون إلا بالوحي، ولا يكون ذلك بالإلهام.

كما أن ما فعله الخضر هو من قبيل الغيب الذي لا يطلع عليه أحد إلا

(١) «المفهم» (٢٠٩/٦).

(٢) «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (١١/١٦).

(٣) «الزهر النضر في خبر الخضر» (ص ١٦٢).

(٤) «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (١١/١٦).



الله، وهو داخل في قوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (٣١) إِلَّا مَنْ أَرَادَ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يُسَلِّكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

قال أبو العباس القرطبي: «والظاهر من مساق قصته واستقراء أحواله مع قوله: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ﴾ أنه نبي يوحى إليه بالتكليف والأحكام»^(١).

وقال أبو عبد الله القرطبي: «وقول تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِ﴾ يدل علي نبوته، وأنه يوحى إليه بالتكليف والأحكام، كما أوحى للأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- غير أنه ليس برسول»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: «إن الخضر أقدم على قتل ذلك الغلام، وما ذلك إلا للوحي إليه من الله وَجَلَّ؛ وهذا دليل مستقل على نبوته، وبرهان ظاهر على عصمته؛ لأن الولي لا يجوز له الإقدام على قتل النفوس بمجرد ما يلقي في خَلْدِهِ؛ لأن خاطره ليس بواجب العصمة، إذ يجوز عليه الخطأ بالاتفاق»^(٣).

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «فمن إطلاق الرحمة على النبوة: قوله تعالى في «الزخرف»: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرِيبَيْنِ عَظِيمٍ﴾ (٣١) أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴿﴾ [الزخرف: ٣٠-٣٢]؛ أي: نبوته، حتى يتحكموا في إنزال القرآن على رجل عظيم من القريتين.

(١) «المفهم» (٢٠٩/٦).

(٢) «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (٢٨/١١).

(٣) «الزهر النضر في خبر الخضر» (ص ٣٠).



وقوله تعالى في سورة «الدخان»: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦﴾﴾ [الدخان: ٤-٦].

وقوله تعالى في آخر «القصص»: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴿٨٦﴾﴾ [القصص: ٨٦].

ومن إطلاق إيتاء العلم على النبوة: قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾﴾ [النساء: ١١٣].

وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ ﴿٦٨﴾﴾ [يوسف: ٦٨]، إلى غير ذلك من الآيات.

ومعلوم أن الرحمة وإيتاء العلم اللدني أعم من كون ذلك عن طريق النبوة وغيرها، والاستدلال بالأعم على الأخص فيه أن وجود الأعم لا يستلزم وجود الأخص كما هو معروف.

ومن أظهر الأدلة في أن الرحمة والعلم اللدني اللذين امتن الله بهما على عبده الخضر عن طريق النبوة والوحي: قوله تعالى عنه: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴿٨٢﴾﴾ [الكهف: ٨٢]؛ أي: وإنما فعلته عن أمر الله - جل وعلا-، وأمر الله إنما يتحقق عن طريق الوحي، إذ لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه إلا الوحي من الله - جل وعلا-، ولا سيما قتل الأنفس البريئة في ظاهر الأمر، وتعييب سفن الناس بخرقها؛ لأن العدوان على أنفس الناس وأموالهم لا يصح إلا عن



طريق الوحي من الله تعالى، وقد حصر تعالى طرق الإنذار في الوحي في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]؛ و(إنما) صيغة حصر.

فإن قيل: قد يكون ذلك عن طريق الإلهام؟

فالجواب: أن المقرر في الأصول أن الإلهام من الأولياء لا يجوز الاستدلال به على شيء، لعدم العصمة، وعدم الدليل على الاستدلال به، بل لوجود الدليل على عدم جواز الاستدلال به^(١).

واحتجوا أيضاً: بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تَعْلَمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ (٦٦) قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (٦٧) وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا (٦٨) قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا (٦٩) قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحَدِّثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿ [الكهف: ٦٦-٧٠].

قال الحافظ ابن حجر: «فلو كان ولياً وليس بنبي، لم يخاطبه موسى بهذه المخاطبة، ولم يرد على موسى هذا الرد، بل موسى إنما سأل صحبته لينال ما عنده من العلم الذي اختصه الله به دونه، ولو كان غير نبي لم يكن معصوماً، ولم تكن لموسى وهو نبي عظيم ورسول كريم واجب العصمة كبير رغبة ولا عظيم طلبه في علم ولي غير واجب العصمة»^(٢).

وكذلك إخبار الخضر أن الغلام الذي قتله طبع كافراً، وهذا غيب

(١) «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (٣/ ٣٢٣).

(٢) «الزهر النضر في خبر الخضر» (ص ٣٠).



لا يُطَّلَعُ عليه إلا من طريق النبوة والوحي.

القول الثاني: أن الخضر ولي وليس بنبي.

أكثر العلماء على أنه ليس بنبي^(١)، وقال به أبو علي بن أبي موسى من الحنابلة، وأبو بكر الأنباري، وأبو القاسم القشيري^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «ويلاحظ أن كثيراً منهم يفضلون الولي - في زعمهم - إما مطلقاً، وإما من بعض الوجوه، على النبي، زاعمين أن في قصة الخضر مع موسى عليه السلام الواردة في سورة الكهف حجة لهم»^(٣).

ولعل أغلب ما احتجوا به: المنامات.

وكما هو معلوم أن المنامات ليست حجة، فالشريعة حاکمة وليست

محكومة.

والصحيح: أن الخضر نبي من الأنبياء، وليس بولي؛ لما تقدم من

الأدلة.

ومهما يكن من شيء؛ فلا يجوز الخروج عن شريعة النبي صلى الله عليه وسلم بدعوى

أن الخضر عليه السلام خرج عن شريعة موسى عليه السلام، وبدعوى العلم اللدني، وأن

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/٣٩٧).

(٢) «الزهر النضر في خبر الخضر» (ص ٢٤).

(٣) «الزهر النضر في خبر الخضر» (ص ٢٥).



أصحاب الحقيقة يجوز لهم مخالفة أهل الظاهر، وأن ما أظهره الرسل من الشريعة له باطن يخالفه، وهذا كله من الزندقة، والعياذ بالله.

فمن زعم أن الأولياء يسعهم الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى ﷺ، أو أن الشريعة تسقط عليهم فلا يطالبون بالأمر والنهي، فهو كافر يجب قتله بعد استتابته.

ثم أما علم هؤلاء: أن موسى ﷺ لم تكن دعوته عامة لجميع الناس، ولم يكن يجب على الخضر اتباع موسى ﷺ؛ بدليل قول الخضر لموسى: «إني على علم من الله علمنيه الله لا تعلمه، وأنت على علم من الله علمكه الله لا أعلمه»^(١).

وأما رسولنا ﷺ فهو مبعوث إلى جميع الثقليين: الجن والإنس، عربهم وعجمهم.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ: ٢٨].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾

[الأعراف: ١٥٨].

قال ابن تيمية: «والإيمان بالرسول هو: الأصل الثاني من أصلي الإسلام، فمن لم يؤمن بأن محمداً رسول الله إلى جميع العالمين، وأنه يجب على

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٦/٣٥) (ح ٢١١١٤).



جميع الخلق متابعته، وأن الحلال ما أحله الله، والحرام ما حرمه الله، والدين ما شرعه، فهو كافر مثل هؤلاء المنافقين ونحوهم ممن يُجَوِّز الخروج عن دينه وشرعته وطاعته»^(١).

وقال: «فأما أن يظن أن المراد: عبده حتى يحصل لك إيقان، ثم لا عبادة عليك؛ فهذا كفر باتفاق أئمة المسلمين.

ولهذا لما ذكر للجنيّد بن محمد أن قومًا يزعمون أنهم يصلون من طريق البر إلى ترك العبادات؛ فقال: الزنا والسرقه وشرب الخمر خير من قول هؤلاء»^(٢).

ومما يجب أن يُعلَم: أن العلم اللدني الصحيح هو ما كان موافقاً للكتاب والسنة.

وحقيقته: فتح من الله لفهم نصوص الكتاب والسنة.

قال ابن القيم: «والعلم اللدني ثمرة العبودية والمتابعة، والصدق مع الله، والإخلاص له، وبذل الجهد في تلقي العلم من مشكاة رسوله ﷺ، وكمال الانقياد له، فيفتح له من فهم الكتاب والسنة بأمر يخصه به، كما قال علي بن أبي طالب عليه السلام - وقد سئل -: هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء دون

(١) «مجموع الفتاوى» (١١/٥٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١١/٤١٩-٤٢٠).



الناس؟ فقال: لا، والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة إلا فهمًا يؤتية الله عبدًا في كتابه^(١).

فهذا هو العلم اللدني الحقيقي، وأما علم من أعرض عن الكتاب والسنة ولم يتقيد بهما: فهو من لدن النفس والهوى والشيطان، فهو لدني، لكن من لدن مَنْ؟!!

وإنما يعرف كون العلم لدنيًا رحمانياً: بموافقته لما جاء به الرسول ﷺ عن ربه ﷻ.

فالعلم اللدني نوعان: لدني رحماني، ولدني شيطاني بطناوي.

والمحك: هو الوحي، ولا وحي بعد رسول الله ﷺ.

وأما قصة موسى مع الخضر عليه السلام: فالتعلق بها في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدني إلحاد، وكفر مخرج عن الإسلام، موجب لإراقة الدم.

والفرق: أن موسى لم يكن مبعوثاً إلى الخضر، ولم يكن الخضر مأموراً بمتابعته، ولو كان مأموراً بها لوجب عليه أن يهاجر إلى موسى ويكون معه.

ولهذا قال له: أنت موسى نبي بني إسرائيل؟ قال: نعم.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/٦٩) (ح ٣٠٤٧).



ومحمد ﷺ مبعوث إلى جميع الثقليين، فرسالته عامة للجن والإنس،
في كل زمان.

ولو كان موسى وعيسى عليهما السلام حين لكانا من أتباعه، وإذا نزل عيسى
بن مريم عليهما السلام، فإنما يحكم بشريعة محمد ﷺ.

فمن ادعى أنه مع محمد ﷺ كالخضر مع موسى، أو جوز ذلك لأحد
من الأمة: فليجدد إسلامه، وليشهد شهادة الحق، فإنه بذلك مفارق لدين
الإسلام بالكلية، فضلاً عن أن يكون من خاصة أولياء الله، وإنما هو من
أولياء الشيطان

وهذا الموضوع مقطع ومفرق بين زنادقة القوم، وبين أهل الاستقامة
منهم، فحرك تره»^(١).



(١) «مدارج السالكين» (٢/٤٤٧).



ثانيًا: عدد الأنبياء والرسول:

إن الأنبياء جمٌّ غفير، لم يأت نص صحيح ببيان عددهم، فيجب الإيمان بهم جميعًا من غير حصر بعدد معين.

والله سبحانه قد قص علينا بعضهم في القرآن ولم يقصص علينا الكثير منهم، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وقد يستدل البعض على حصر الأنبياء بحديث أبي أمامة في مسند أحمد، وفيه: «كم وفي عدة الأنبياء؟ قال: مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا، الرسل من ذلك: ثلاثمائة وخمسة عشر جمًّا غفيرًا»، وهو ضعيف^(١).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٦١٩/٣٦) (ح ٢٢٢٨٨)، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢١٧/٨) (ح ٧٨٧١) من طريق أبي المغيرة، حدثنا معان بن رفاعه، حدثني علي بن يزيد، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة به.
قال ابن كثير في تفسيره (٤٧٠/٢): «معان بن رفاعه السلامي ضعيف، وعلي بن يزيد ضعيف، والقاسم أبو عبد الرحمن ضعيف أيضًا».
وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٩/١٤) قال: أخبرنا محمد بن عمر بن يوسف، حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه، حدثنا أبو توبة، حدثنا معاوية بن سلام، عن أخيه زيد بن سلام، قال: سمعت أبا سلام، قال: سمعت أبا أمامة أن رجلاً قال: يا رسول الله، أنبي كان آدم؟ قال: «نعم مكلّم، قال: فكم كان بينه وبين نوح؟ قال: عشرة قرون». وليس فيه ذكر عدد الأنبياء.



وأما عدد الرسل: فثلاثمائة وخمسة عشر؛ ثبت ذلك في حديث أمانة

عند الطبراني^(١).



(١) أخرجه الطبراني (٧٥٤٥) حدثنا أحمد بن خليل الحلي، حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع، معاوية بن سلام، عن زيد بن سلام، أنه سمع أبا سلام، حدثني أبو أمانة أن رجلاً قال: يا رسول الله، كم كانت الرسل؟ قال: «ثلاثمائة وثلاثة عشر».

قال الهيثمي في «المجمع» (٢١٠/٨): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير أحمد بن خليل الحلي وهو ثقة».

وخالف عثمان الدارمي أحمد بن خليل كما في «المستدرک» (٢٦٢/٢) فرواها بلفظ: «ثلاثمائة وخمس عشرة» وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

وتابع عثمان على لفظ: «ثلاثمائة وخمس عشرة» عبد الكريم بن الهيثم الديرعاقولي كما أخرجه أبو جعفر الرزاز في «مجلس من الأمالي». انظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣٥٨/٦).

والأرجح رواية عثمان الدارمي وعبد الكريم، وهي موافقة للرواية المتقدمة التي ذكرها أحمد في «المسند» من حديث أمانة، فتكون شاهدة لها.



المبحث السادس: خصائص الرسل

إن الرسل ﷺ ميزهم الله بأمور تفردوا بها عن سائر البشر، وهي كما يأتي:

١- الوحي:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

والمراد بالوحي شرعاً: الإعلام بالشرع^(١).

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «أمر - جل وعلا - نبيه ﷺ في هذه الآية الكريمة أن يقول للناس: إنما أنا بشر مثلكم؛ أي: لا أقول لكم إني ملك ولا غير بشر، بل أنا بشر مثلكم، أي: بشر من جنس البشر، إلا أن الله تعالى فضلني وخصني بما أوحى إلي من توحيده وشرعه»^(٢).

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/١٢).

(٢) «أضواء البيان» (٣/٣٥٥).



٢- العصمة:

قال تعالى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

فأوجب الله الإيمان بكل ما جاء به الرسل، فلو لم يكونوا معصومين لما أوجب الله ذلك، ولم ينازع أحد من المسلمين في عصمة الأنبياء فيما يبلغونه عن الله.

قال ابن تيمية: «الأنبياء - صلوات الله عليهم - معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه، وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة»^(١).

٣- تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم:

قال رسول الله ﷺ: «يا عائشة، إن عيني تنامان، ولا ينام قلبي»^(٢).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه وهو يحدث عن ليلة أسري بالنبي ﷺ من مسجد الكعبة قال: «جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في مسجد الحرام، فقال أولهم: أيهم هو؟ فقال أوسطهم: هو خيرهم، وقال آخرهم: خذوا خيرهم. فكانت تلك، فلم يرههم حتى جاءوا ليلة أخرى فيما يرى قلبه،

(١) «مجموع الفتاوى» (١٠/٢٨٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٣/٢) (ح ١١٤٧).



والنبي ﷺ نائمة عيناه ولا ينام قلبه، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم»^(١).

قال ابن عبد البر: «الأنبياء ﷺ تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، ولذلك كانت رؤيا الأنبياء وحيًا»^(٢).

وقال: «ولهذا - والله أعلم - قال ابن عباس: «رؤيا الأنبياء وحي»؛ لأن الأنبياء يفارقون سائر البشر في نوم القلب، ويساؤونهم في نوم العين، ولو تسلط النوم على قلوبهم كما يصنع غيرهم لم تكن رؤياهم إلا كرؤيا من سواهم، وقد خصّهم الله من فضله بما شاء أن يخصّهم به»^(٣).

٤ - النبي يُدفن في المكان الذي يموت فيه:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما قبض رسول الله ﷺ اختلفوا في دفنه، فقال أبو بكر رضي الله عنه: «سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً ما نسيته قال: ما قبض الله نبياً إلا في الموضع الذي يحب أن يدفن فيه، ادفنوه في موضع فراشه»^(٤).

فهذه خصيصة للنبي ﷺ، وكذلك الأنبياء، ولهذا الصحابة لم يكونوا يدفنون موتاهم في البيوت وإنما دفنوه في البقيع، بل إن النبي ﷺ لم يدفن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/١٩١) (ح ٣٥٧٠).

(٢) «الاستذكار» (١/٧٥).

(٣) «الاستذكار» (٢/١٠١).

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه برقم (١٠١٨)، وصححه الألباني.



أحدًا في بيته، وهذا فيه دلالة على أن الدفن في البيوت لا يجوز^(١).

٥- النبي يخير بين الدنيا والآخرة عند المرض:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما من نبي يمرض إلا خیر بين الدنيا والآخرة»^(٢).

٦- لا تأكل الأرض أجساد الأنبياء:

عن أوس بن أوس رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فأكثرُوا عليّ من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة عليّ، قال: فقالوا: يا رسول الله، وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ - قال: يقولون: بليت-؛ قال: إن الله -تبارك وتعالى- حرم على الأرض أجساد الأنبياء -صلى الله عليهم-»^(٣).

٧- لكل نبي حوض:

عن سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن لكل نبي حوضًا، وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإنني أرجو أن أكون أكثرهم واردة»^(٤).

(١) انظر: رسالتي: «تحرير القواعد المتعلقة بأحكام زيارة القبور والمشاهد».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٦/٦) (ح ٤٥٨٦).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٨٨/٢) (ح ١٥٣١)، والنسائي في سننه (٩١/٣) (ح ١٣٧٤)، وصححه الألباني.

(٤) أخرجه الترمذي في جامعه (٦٢٨/٤) (ح ٢٤٤٣) وقال: «هذا حديث غريب» وقد روى



قال ابن القيم: «هل الحوض مختص بنبينا ﷺ، أم لكل نبي حوض؟

فالحوض الأعظم مختص به لا يشركه فيه نبي غيره

وأما سائر الأنبياء؛ فقد قال الترمذي في الجامع حدثنا أحمد بن محمد ابن نيزك البغدادي حدثنا محمد بن بكار الدمشقي حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل نبي حوضاً، وإنهم يتباهون أيهم أكثر وارداً، وإنني لأرجو أن أكون أكثرهم وارداً»؛ قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقد روى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا، ولم يذكر فيه عن سمرة وهو أصح^(١).

٨- الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون»^(٢).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «مرت على موسى

الأشعث بن عبد الملك، هذا الحديث عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا ولم يذكر فيه عن سمرة وهو أصح.

(١) «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، ومعه حاشية ابن القيم: «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته» (١٣/٥٧).

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٦/١٤٧) (ح ٣٤٢٥).



ليلة أسري بي عند الكثيب الأحمر، وهو قائم يصلي في قبره»^(١).
 وإذا ثبت أنهم أحياء من حيث النقل؛ فإنه يقويه أيضاً من حيث النظر
 كون الشهداء أحياء بنص القرآن، والأنبياء أفضل من الشهداء^(٢).
 ومع هذا فليس لنا أن نطلب منهم شيئاً وإن كانوا أحياء في قبورهم،
 فإنه لم يفعل ذلك أحد من السلف؛ لأن ذلك ذريعة إلى الشرك بهم وعبادتهم
 من دون الله تعالى.

بخلاف الطلب من أحدهم في حال حياته في الدنيا، فإنه لا يُفضي إلى
 الشرك^(٣).

فحياة الأنبياء في قبورهم هي حياة برزخية لا نعلم حقيقتها، فهي من
 الغيب الذي لم يُطلعنا الله عليه.

وليست حياتهم في قبورهم كحياتهم في الدنيا.
 وقد ضل في هذا الباب طائفة من الناس، فظنوا أن حياتهم في القبور
 كحياتهم في الدنيا.
 وهذا منقوض من وجوه:

الوجه الأول: لو كان الأنبياء أحياء كحياتهم في الدنيا لكانوا فوق

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٨٤٥) (ح ٢٣٧٥).

(٢) «فتح الباري» (٦/٤٨٨).

(٣) «قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة» (ص ٢٨٩).



الأرض لا تحتها، فهذه سنة الله في خلقه أن الأحياء مكانهم فوق الأرض، والأموات تحت الأرض.

الوجه الثاني: الصحابة وقع بينهم خلاف في مسائل يحتاجون إليها، وكذلك الأمة من بعدهم، واستجدت بدع لم تكن في عهد النبي ﷺ، فلو كان النبي ﷺ حيًّا كحياته في الدنيا لأفتاهم، ولبيّن لهم السنة من البدعة، والحلال من الحرام.

ولا خروج لهم من هذين الوجهين إلا بالقول بأنه كان عاجزًا عن النطق، وعن رد الجواب، أو كان عاجزًا عن النهوض، نعوذ بالله من الخذلان.

الوجه الثالث: أن الله أخبر أن الرسول ﷺ بشر يموت كما يموت البشر؛ قال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

ولم يرد في الكتاب والسنة أن النبي ﷺ بُعث بعد موته^(١).



(١) انظر: «الكافية الشافية» لابن القيم (٢١٥-٢١٨)، وقد ذكر شبههم ورد عليها، وانظر: «شرح القصيدة النونية» للهراس (٢/٤-٢٣).



المبحث السابع:

خصائص نبينا محمد ﷺ

قد خصَّ الله نبيه محمداً ﷺ بخصائص عديدة، من تلك الخصائص ما

يأتي:

١- أفضل الأنبياء وأرفعهم مكانة عند الله:

الله سبحانه فضّل الرسل بعضهم على بعض؛ كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥].

وجعل الله أفضل الأنبياء والرسل نبينا محمداً ﷺ؛ فقد جاء في حديث

الشفاعة أن النبي ﷺ قال: «أنا سيد الناس يوم القيامة»^(١).

قال ربيع بن خثيم: «لا فضل على نبينا محمد ﷺ أحداً، ولا نفضّل

على إبراهيم خليل الله أحداً»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٨٤/٦) (ح ٤٧١٢)، ومسلم في صحيحه (١/١٨٤) (ح ١٩٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/٣٢٦) (٣١٧٩٧).



وقال الطحاوي: «وأنه خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيد المرسلين»^(١).

وقال الأجرى: «اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أن الله -جل ذكره- شرف نبيه محمداً بأعلى الشرف، ونعته بأحسن النعت، ووصفه بأجمل الصفة، وأقامه في أعلى الرتب»^(٢).

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وإنما أخبر ﷺ أنه سيد ولد آدم؛ لأننا لا يمكننا أن نعلم ذلك إلا بخبره؛ إذ لا نبي بعده يخبرنا بعظيم قدره عند الله، كما أخبرنا هو بفضائل الأنبياء قبله -صلى الله عليهم أجمعين-»^(٣).

٢- الرسول ﷺ بعثه الله إلى الثقلين الجن والإنس:

رسالة النبي ﷺ عامة، وهذا من خصائصه ﷺ.

ولرسالته ﷺ عمومان لا يتطرق إليهما تخصيص:

- عموم بالنسبة لمن أرسل إليهم، فتعم كل أحد.

- وعموم بالنسبة إلى كل ما يحتاج الثقلان من أصول الدين وفروعه.

فلا يخرج أحد من المكلفين عن رسالته، ولا يخرج نوع من أنواع

الحق الذي تحتاج إليه الأمة عما جاء به^(٤).

(١) «العقيدة الطحاوية» (ص ٣٨).

(٢) «الشريعة» (٣/١٣٨٦).

(٣) «شرح الطحاوية» (ص ١٦٤).

(٤) انظر: «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٤/٢٨٦).



قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سبأ: ٢٨].

قال قتادة: «أرسل الله محمداً إلى العرب والعجم، فأكرمهم على الله أطوعهم له»^(١).

وقال ابن جرير الطبري: «يقول -تعالى- ذكره-: وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين بالله من قومك خاصة، ولكننا أرسلناك كافة للناس أجمعين؛ العرب منهم والعجم، والأحمر والأسود، بشيراً من أطاعك، ونذيراً من كذبك ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أن الله أرسلك كذلك إلى جميع البشر»^(٢).

وقال تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

قال ابن كثير: «وهذا خطاب للأحمر والأسود، والعربي والعجمي، ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾؛ أي: جميعكم، وهذا من شرفه وعظمته أنه خاتم النبيين، وأنه مبعوث إلى الناس كافة»^(٣).

قال الطحاوي في تقرير هذه الخصيصة: «وهو المبعوث إلى عامة

(١) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (٢٠/٤٠٥).

(٢) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (٢٠/٤٠٥).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٣/٤٨٩).



الجن، وكافة الورى، بالحق والهدى، وبالنور والضياء»^(١).

وقال ابن تيمية: «ومحمد ﷺ مبعوث إلى الثقلين باتفاق المسلمين»^(٢).

وأما غيره من الأنبياء: فرسالتهم خاصة لأقوامهم؛ كما قال تعالى:

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤].

قال ابن كثير: «وقد كانت هذه سنة الله في خلقه: أنه ما بعث نبياً في أمة

إلا أن يكون بلغتهم، فاختص كل نبيّ بإبلاغ رسالته إلى أمته دون غيرهم،

واختص محمد بن عبد الله رسول الله بعموم الرسالة إلى سائر الناس»^(٣).

ومما يشهد لهذا المعنى: قوله ﷺ: «وكان النبي يُبعث إلى قومه

خاصة، وبعثت إلى الناس عامة»^(٤).

ويشهد لهذا أيضاً: قوله ﷺ: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي

أحد من هذه الأمة يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت

به، إلا كان من أصحاب النار»^(٥).

قال سعيد بن جبير: «ما بلغني حديث عن رسول الله ﷺ على وجهه إلا

(١) «العقيدة الطحاوية» (ص ٣٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١١ / ٣٠٣).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٤ / ٤٧٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التيمم (١ / ٧٤) (ح ٣٣٥).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (١ / ١٣٤) (ح ١٥٣).



وجدت مصداقه في كتاب الله تعالى، حتى قال: «لا يسمعُ بي أحدٌ من هذه الأمة، ولا يهودي ولا نصراني، ثم لا يؤمن بما أرسلت به إلا دخل النار».

قال سعيد: فقلت: أين هذا في كتاب الله؟ حتى أتيت على هذه الآية: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ كُذِّبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنْ الْأَحْزَابِ فَأُلْتَأَىٰ مَوْعِدُهُ﴾ [هود: ١٧]؛ قال: من أهل الملل كلها^(١).

وبعثه ﷺ إلى الجن أيضًا؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ (٣٩) قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَىٰ الْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ (٤٠) يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ، يَعْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيَجْرِكُمْ مِنَ عَذَابِ الْبَرِّ (٤١) وَمَنْ لَا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿ [الأحقاف: ٢٩-٣٢].

قال ابن القيم: «فأجمع المسلمون على أن محمدًا ﷺ بُعث إلى الجن والإنس، وأنه يجب على الجن طاعته، كما يجب على الإنس»^(٢).

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ، يَعْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيَجْرِكُمْ مِنَ عَذَابِ الْبَرِّ﴾؛ منطوق هذه الآية أن من أجاب داعي الله محمدًا ﷺ وآمن به وبما جاء به من الحق؛ غفر الله له

(١) «تفسير الطبري» (٢٧٩ / ١٥).

(٢) «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص ٤١٧).



ذنوبه، وأجاره من العذاب الأليم.

ومفهومها - أعني: مفهوم مخالفتها المعروف بدليل الخطاب -: أن من لم يجب داعي الله من الجن ولم يؤمن به لم يغفر له، ولم يجره من عذاب أليم، بل يعذبه ويدخله النار، وهذا المفهوم جاء مصرحاً به مبيناً في آيات أخر، كقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣] ^(١).

٣- خصه الله بالشفاعة العظمى يوم القيامة:

قال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]: «المقام المحمود: مقام الشفاعة» ^(٢).

وقال الحسن البصري: «المقام المحمود: مقام الشفاعة يوم القيامة» ^(٣).

ويشهد لهذا: ما جاء في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وآله أتى بلحم فرفع إليه الذراع، وكانت تعجبه، فنهش منها نهشة، ثم قال: «أنا سيد الناس يوم القيامة، وهل تدرون مم ذلك؟ يجمع الله الناس الأولين والآخرين في صعيد واحد، يسمعهم الداعي وينفذهم البصر، وتدنو الشمس، فيبلغ الناس

(١) «أضواء البيان» (٧/٢٢٦).

(٢) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (١٧/٥٢٧).

(٣) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (١٧/٥٢٧).



من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون، فيقول الناس: ألا ترون ما قد بلغكم، ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: عليكم بآدم.

فيأتون آدم عليه السلام؛ فيقولون له: أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه، ألا ترى إلى ما قد بلغنا؟ فيقول آدم: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه قد نهاني عن الشجرة فعصيته، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى نوح.

فيأتون نوحاً؛ فيقولون: يا نوح، إنك أنت أول الرسل إلى أهل الأرض، وقد سمّاك الله عبداً شكوراً، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول: إن ربي عز وجل قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه قد كانت لي دعوة دعوتها على قومي، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى إبراهيم.

فيأتون إبراهيم؛ فيقولون: يا إبراهيم، أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه، فيقول لهم: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قد كنت كذبت ثلاث كذبات -فذكرهن أبو حيان في الحديث- نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى موسى.



فيأتون موسى؛ فيقولون: يا موسى، أنت رسول الله، فضلك الله برسالته وبكلامه على الناس، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإني قد قتلت نفسيًا لم أؤمر بقتلها، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى عيسى بن مريم.

فيأتون عيسى؛ فيقولون: يا عيسى، أنت رسول الله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وكلمت الناس في المهد صبيًا، اشفع لنا إلى ربك؛ ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فيقول عيسى: إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله قط، ولن يغضب بعده مثله -ولم يذكر ذنبًا-، نفسي نفسي نفسي؛ اذهبوا إلى غيري؛ اذهبوا إلى محمد.

فيأتون محمدًا؛ فيقولون: يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، اشفع لنا إلى ربك ألا ترى إلى ما نحن فيه.

فأنطلق فآتي تحت العرش، فأقع ساجدًا لربي **وَعَجَّازًا**، ثم يفتح الله علي من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه علي أحد قبلي، ثم يقال: يا محمد، ارفع رأسك؛ سل تعطه، واشفع تشفع؛ فأرفع رأسي، فأقول: أممي يا رب، أممي يا رب، أممي يا رب، فيقال: يا محمد أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك



من الأبواب، ثم قال: والذي نفسي بيده، إن ما بين المصراعين من مصاريع الجنة، كما بين مكة وحمير - أو: كما بين مكة وبصرى -^(١).

٤ - أن الله أخذ الميثاق على الرسل جميعاً أنه إذا خرج النبي ﷺ

ليؤمنن به ولينصرنه:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءَآتِيْتُكُمْ مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

قال السدي رحمه الله: «لم يبعث الله رجلاً نبياً قطُّ من لدن نوح، إلا أخذ ميثاقه ليؤمننَّ بمحمد ولينصرنَّه إن خرج وهو حي، وإلا أخذ على قومه أن يؤمنوا به ولينصرنَّه إن خرج وهم أحياء»^(٢).

٥ - خصه الله بحلِّ الغنائم، ونصره بالرعب مسيرة شهر، وجعل الأرض

له مسجداً وطهوراً:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أُعْطِيَتْ خُمْسًا لِمَنْ يُعْطِيهِنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦/٨٥) (ح ٤٧١٢).

(٢) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (٦/٥٥٦).



لي الغنائم، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس كافة، وأُعطيَتُ الشفاعة»^(١).

قال الحافظ ابن حجر: «وظاهر الحديث يقتضي أن كل واحدة من الخمس المذكورات لم تكن لأحد قبله، وهو كذلك»^(٢).

٦- أُعطيَ ﷺ جوامع الكلم:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «فُضِّلْتُ على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم...»^(٣).

قال ابن شهاب الزهري: «وبلغني أن جوامع الكلم: أن الله يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تُكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين، أو نحو ذلك»^(٤).

٧- من خصائصه ﷺ: الكوثر:

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١].

قال الحافظ ابن حجر: «فالمختص بنبينا ﷺ الكوثر الذي يصب من

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١/٩٥) (ح ٤٣٨).

(٢) «فتح الباري» (١/٤٣٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١/٣٧١) (ح ٥٢٣).

(٤) «صحيح البخاري» (٩/٣٦)، وانظر: «فتح الباري» (١٢/٥٠١).



مائه في حوضه، فإنه لم ينقل نظيره لغيره، ووقع الامتنان عليه به في السورة المذكورة»^(١).

٨- ختم الله النبوة به ﷺ:

قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

قال الطبري: «وخاتم النبيين الذي ختم النبوة فطبع عليها، فلا تفتح لأحد بعده إلى قيام الساعة»^(٢).

وقال ابن كثير: «فهذه الآية نص في أنه لا نبي بعده، وإذا كان لا نبي بعده فلا رسول بعده بطريق الأولى والأحرى؛ لأن مقام الرسالة أخص من مقام النبوة، فإن كل رسول نبي، ولا ينعكس»^(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي، كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجمله، إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له، ويقولون: هلاً وضعت هذه اللبنة؟ قال: فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين»^(٤).

(١) «فتح الباري» (١١/٤٦٧).

(٢) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (٢٠/٢٧٨).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٦/٤٢٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/١٨٦) (ح ٣٥٣٥).



قال ابن حجر: «وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للأفهام، وفضل النبي ﷺ على سائر النبيين، وأن الله ختم به المرسلين، وأكمل به شرائع الدين»^(١).

وأضيف هنا نقلاً عن الإمام ابن القيم جمع فيه خصائص كثيرة للنبي ﷺ؛ قال فيه: «فمن ذلك: أنه بُعث إلى الخلق عامة، وختم به ديوان الأنبياء، ونزل عليه القرآن الذي لم ينزل من السماء كتاب يشبهه ولا يقاربه، وأنزل على قلبه محفوظاً متلوّاً، وضمن له حفظه إلى أن يأتي الله بأمره.

وأوتي جوامع الكلم، ونصر بالرب في قلوب أعدائه وبينهما مسيرة شهر.

وجُعِلت صفوف أمته في الصلاة على مثال صفوف الملائكة في السماء.

وجُعِلت له ولأمته الأرض مسجداً وطهوراً.

وأسري به إلى أن جاوز السموات السبع، ورأى ما لم يره بشر قبله، ورفع على سائر النبيين، وجعل سيد ولد آدم.

وانتشرت دعوته في مشارق الأرض ومغاربها، واتبعه على دينه أتباع أكثر من أتباع سائر النبيين من عهد نوح إلى المسيح، فأتمته ثلاثاً أهل الجنة.

(١) «فتح الباري» (٦/٥٥٩).



وخصّه بالوسيلة، وهي أعلى درجة في الجنة، وبالمقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون، وبالشفاعة العظمى التي يتأخر عنها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى.

وأعز الله به الحق وأهله عزاً لم يعزه بأحد من قبله، وأذل به الباطل وحزبه ذلاً لم يحصل بأحد قبله.

وآتاه من العلم والشجاعة والسماحة والصبر والزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة والعبادات القلبية والمعارف الإلهية ما لم يؤته نبي قبله. وجعلت الحسنه منه ومن أمته بعشر حسنات مثلها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة.

وتجاوز له عن أمته الخطأ والنسيان، وما استكروها عليه.

وصلى الله عليه هو وجميع ملائكته، وأمر عباده المؤمنين كلهم أن يصلوا عليه ويسلموا تسليماً.

وقرن اسمه باسمه؛ فإذا ذكر الله ذكر معه، كما في الخطبة والتشهد والأذان، فلا يصح لأحد أذان ولا خطبة ولا صلاة حتى يشهد أنه عبده ورسوله، ولم يجعل معه أمراً يطاع، لا ممن قبله ولا ممن هو كائن بعده إلى أن تطوى الدنيا ومن عليها.

وأغلق أبواب الجنة إلا عمّن سلك خلفه، واقتدى به، وجعل لواء



الحمد بيده، فأدم وجميع الأنبياء تحت لوائه يوم القيامة.

وجعله أول من تنشق عنه الأرض، وأول شافع وأول مشفع، وأول من يقرع باب الجنة، وأول من يدخلها، فلا يدخلها أحد من الأولين والآخرين إلا بشفاعته ﷺ.

وأعطي من اليقين والإيمان والصبر والثبات والقوة في أمر الله تعالى، والعزيمة على تنفيذ أوامره، والرضا عنه، والشكر له، والتنوع في مرضاته، وطاعته ظاهراً وباطناً، سرّاً وعلانية، في نفسه وفي الخلق، ما لم يعطه نبي غيره.

ومن عرف أحوال العالم، وسير الأنبياء وأممهم؛ تبين له أن الأمر فوق ذلك، فإذا كان يوم القيامة ظهر للخلائق كلهم من ذلك ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر أنه يكون أبداً^(١).

ومن الهذيان ما ذكره الغزالي؛ وهو لازم لأهل الكلام الذين صرفوا النصوص عن ظاهرها بلا موجب شرعي، بل بمحض العقول والآراء.

يقول الغزالي: «أن قائلًا لو قال: يجوز أن يبعث رسول بعد نبينا محمد ﷺ، فيبعد التوقف في تكفيره، ومستند استحالة ذلك عند البحث تستمد من الإجماع لا محالة؛ فإن العقل لا يحيله، وما نقل فيه من قوله: «لا نبي بعدي»، ومن قوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﷺ﴾، فلا يعجز هذا القائل عن تأويله فيقول:

(١) «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى» (٢/٣٦٦).



خاتم النبيين أراد به أولي العزم من الرسل، فإن قالوا: النبيين عام، فلا يبعد تخصيص العام. وقوله: «لا نبي بعدي» لم يرد به الرسول، وفرق بين النبي والرسول، والنبي أعلى رتبة من الرسول، إلى غير ذلك من أنواع الهديان.

فهذا وأمثاله لا يمكن أن ندعي استحالته من حيث مجرد اللفظ، فإننا في تأويل ظواهر التشبيه قضينا باحتمالات أبعد من هذه، ولم يكن ذلك مبطلاً للنصوص، ولكن الرد على هذا القائل أن الأمة فهمت بالإجماع من هذا اللفظ ومن قرائن أحواله أنه أفهم عدم نبي بعده أبداً، وعدم رسول الله أبداً^(١).

قال أبو عبد الله القرطبي: «وما ذكره الغزالي في هذه الآية وهذا المعنى في كتابه الذي سماه بالاقتصاد: إلحاد عندي، وتطرق خبيث إلى تشويش عقيدة المسلمين في ختم محمد ﷺ النبوة، فالحذر الحذر منه»^(٢).

* وقبل ختم هذه المسألة لا بد من التنبيه على أمر مهم، وهو:

أن بعض الناس لم يقنعوا بما ثبت من خصائص للنبي ﷺ، حتى زادوا على ذلك أشياء ما أنزل الله بها من سلطان، ومن ذلك:

١- أن النبي ﷺ خص بأنه خلق من نور!

وهذه من المقولات التي ليس لها حجة تدعمها، ولا دليل صحيح

(١) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص ١٣٧).

(٢) «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (١٤/١٩٧).



يسندها، وإنما هي ناتجة عن الغلو.

وغفل هؤلاء أن النبي ﷺ بشر؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾

[الكهف: ١١٠].

وقد أخبر الله عن البشر أنه خلقهم من طين، ومن نطفة، ولم يخلق أحد من البشر من نور؛ قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلْكَلَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢].

٢- أن العالم خلق من أجله، ولولا هو لما خلق شيء!

وهذا من أعظم الكذب، ولم يرد به حديث صحيح ولا ضعيف، ولا عرف عن أحد من سلف الأمة.

وهو منافٍ لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾

[الذاريات: ٥٦].

قال ابن تيمية: «ومحمد سيد ولد آدم، وأفضل الخلق، وأكرمهم عليه، ومن هنا قال من قال: إن الله خلق من أجله العالم، أو إنه لولا هو لما خلق عرشاً، ولا كرسيّاً، ولا سماء ولا أرضاً، ولا شمساً ولا قمرًا، لكن ليس هذا حديثاً عن النبي ﷺ، لا صحيحاً ولا ضعيفاً، ولم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث عن النبي ﷺ، بل ولا يُعرف عن الصحابة، بل هو كلام لا يُدرى قائله»^(١).

(١) «مجموع الفتاوى» (١١/٩٦).



المبحث الثامن: دلائل النبوة

الدلائل لغة: جمع دليّة، أو دلالة. والدلالة -بالكسر والفتح-، وتجمع

الدلالة على: دلالات.

قال ابن فارس: «الدَّالُّ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَعَلَّمَهَا، وَالْآخَرُ اضْطِرَابٌ فِي الشَّيْءِ. فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: دَلَّتْ فُلَانًا عَلَى الطَّرِيقِ. وَالدَّلِيلُ: الْأَمَارَةُ فِي الشَّيْءِ، وَهُوَ بَيْنُ الدَّلَالَةِ وَالِدَّلَالَةِ»^(١). اهـ

والدليل لا يكون دليلاً إلا إذا كان مستلزماً للمدلول عليه مختصاً به،

فلا يصح أن يكون مشتركاً بين المدلول وبين غيره.

ومتى ما كان مشتركاً بين المدلول عليه وغيره لم يصح أن يكون دليلاً؛

لأن الدليل لابد أن يكون مختصاً بالمدلول، فإذا انتفى المدلول انتفى الدليل.

ودليل النبوة لابد أن يكون مختصاً بالنبوة دون غيرها؛ فمتى كان

(١) «مقاييس اللغة» (٢/٢٥٩).



الدليل مشتركاً بين النبوة وغيرها لم يصح أن يكون دليلاً للنبوة.
فما وجد مع النبوة تارة، ومع عدم النبوة تارة لم يكن دليلاً على النبوة،
بل دليلها ما يلزم من وجوده وجودها^(١).

فالدليل حتى يكون دليلاً لا بد أن يلزم من وجوده وجود المدلول، ومن
عدم المدلول عدمه.

هذا ما يتعلق بالدليل.

وأما النبوة فحقيقتها تشتمل على أمرين:

الأول: وحي الله، وأمره بتبليغ ذلك الوحي إلى الناس.

الثاني: صفة قائمة بالنبي^(٢).

قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرِيبِينَ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ أَهْمٌ
يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ؕ مَن قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ
بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سَخِرِيًّا وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾
[الزخرف: ٣١-٣٢].

قال ابن كثير: «قال الله تعالى راداً عليهم في هذا الاعتراض: ﴿ أَهْمٌ
يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ؕ ﴾؛ أي: ليس الأمر مردوداً إليهم، بل إلى الله وَجَلَّ، والله أعلم

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (٤٨/١٤)، و«تاج العروس» (٥٠٢/٢٨)، و«النبوات» (٢٤٩/١).

(٢) انظر: «شرح الأصبهانية» (ص ٦٢١).



حيث يجعل رسالاته، فإنه لا ينزلها إلا على أذكى الخلق قلباً ونفساً، وأشرفهم بيتاً وأطهرهم أصلاً^(١).

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾

[الأنبياء: ٥١].

قال البغوي: «﴿وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾؛ أنه أهل للهداية والنبوة»^(٢).

فإن قيل: هل النبوة متعلقة بأفعال الله؟

قيل له: النبوة متعلقة بأفعال الله -جل جلاله وتقدست أسماؤه-، فجعل الشخص نبياً رسولاً من أفعال الله، وأفعال الله مبنية على الحكمة.

فمن نفى الحكمة في أفعال الله وجعلها متعلقة بمحض المشيئة؛

جوز عليه فعل كل ممكن، ولم ينزه عن فعل من الأفعال.

ولهذا الجهمية والأشاعرة ومن وافقهم جوزوا على الله بعثة كل

مكلف، فليس للنبي في نفسه صفة اقتضت تخصيصه بالنبوة، وإنما ذلك

راجع إلى مشيئة الله المحضة.

قال الشهرستاني الأشعري: «النبوة ليست صفة راجعة إلى نفس النبي،

ولا درجة يبلغ إليها أحد بعلمه»^(٣).

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٧/٢٢٦).

(٢) «تفسير البغوي» (٥/٣٢٢).

(٣) «نهاية الإقدام في علم الكلام» (ص ٤٦٢).



وقال الأمدي الأشعري: «ليست النبوة هي معنى يعود إلى ذاتي من ذاتيات النبي، ولا إلى عرض من أعراضه استحقها بكسبه وعمله»^(١).

وقال: «فإذن الحق: ما ذهب إليه أهل الحق من الأشاعرة وغيرهم من أن النبوة ليست راجعة إلى ذاتي من ذاتيات النبي، ولا إلى عرض من أعراضه المكتسبة له»^(٢).

فمدار النبوة عندهم على الوحي، فمجرد إعلامه بما أوحاه الله يكون نبياً، وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية، ولا مستلزمة لصفة يختص بها، بل هي من الصفات الإضافية.

فليست النبوة إلا مجرد إنباء الله للعبد، وهو تعلق كلامه به.

ومن هنا ذهب أبو المعالي الجويني وغيره من أهل الكلام إلى أن العقل لا يوجب عصمة النبي إلا في التبليغ خاصة، فإن هذا هو مدلول المعجزة، وما سوى ذلك إن دل السمع عليه، وإلا لم تجب عصمته منه^(٣).

فعنده يجوز أن يكون النبي كاذباً، فليس فيه صفة اقتضت أن يخص

بالنبوة!

(١) «غاية المرام في علم الكلام» (ص ٢٧٣).

(٢) «أبكار الأفكار» (٤/١٢).

(٣) انظر: «منهاج السنة» (٢/٤١٤) و«شرح الأصبهانية» (ص ٦٢٠).



قال أبو المعالي الجويني: «تجب عصمتهم عما يناقض مدلول المعجزة، وهذا مما نعلمه عقلاً، ومدلول المعجزة صدقهم فيما يبلغونه.

فإن قيل: هل تجب عصمتهم من المعاصي؟

قلنا: أما الفواحش المؤذنة بالسقوط، وقلة الديانة، فتجب عصمة الأنبياء منها إجمالاً، ولا يشهد لذلك العقل، وإنما يشهد العقل لوجوب العصمة عما يناقض مدلول المعجزة»^(١).

فكون النبي لا يكون فاجراً عندهم لا يُعلم بالعقل، وإنما بالسمع.

والمراد بالسمع عندهم: الإجماع، فلم يعتمدوا في تنزيه الأنبياء لا على الكتاب والسنة، ولا على دليل عقلي.

وأما المعتزلة ومن وافقهم فيقولون: إن الله لا يفضل شخصاً على شخص إلا بعمله؛ لأن العمل عندهم ثمن للجزاء، فالنبوة والرسالة جزاء على عمل متقدم للعبد، فالنبي فعل من الأفعال الصالحة ما استحق به أن يجزيه الله بالنبوة^(٢).

وهذا كله بناء على أصلهم الفاسد في خلق أفعال العباد، فالعبد هو الذي يخلق فعل نفسه عند المعتزلة، فيستحق عليه بعد ذلك الثواب أو العقاب.

(١) «الإرشاد» (ص ٣٥٦).

(٢) انظر: «منهاج السنة» (٢/٤١٥).



فظهر أن الجهمية في جانب، والمعتزلة في جانب آخر.

والجهمية والمعتزلة والأشاعرة كلامهم في النبوة راجع إلى أصلهم في أفعال الله.

والحق الذي عليه أئمة السلف، والذي دلت عليه النصوص الشرعية: أن النبوة يختص الله بها من يشاء من عباده، فالله يصطفي الرسل ويختارهم. والنبى موزه الله بصفات، وخصه بخصائص استعد بها لأن يخصه الله بفضله.

فالذي يختار ويصطفي الله، وما اختاره الله إلا لصفة اختصه الله بها.

هذه هي النبوة عند أهل السنة والجماعة، خلافاً لما عليه الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ومن وافقهم.

إذا كانت هذه هي النبوة عند أهل السنة، فما هي طرق إثباتها؟

والجواب عن هذا السؤال: أن لإثبات النبوة طرقاً متعددة، ودلائل متنوعة، ليست منحصرة في طريق معين كما ذهب إلى ذلك أهل الكلام وغيرهم، وسيأتي تفصيل ذلك.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ تَهُمَّ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [المائدة: ٣٢].

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا

لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [يونس: ٧٤].



قال ابن جرير الطبري: «يعني: بالآيات الواضحة والحجج البيّنة على حقيقة ما أرسلوا به إليهم، وصحة ما دعوهم إليه من الإيمان بهم، وأداء فرائض الله عليهم»^(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحياً أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة»^(٢).

ومما يشهد لتنوع دلائل النبوة وتعدد طرقها أيضاً: ما جاء في قصة هرقل مع أبي سفيان، وهو يسأل عن دلائل النبوة.

فقد سألهم هرقل عن أسباب الكذب وعلاماته فوجدها منتفية، وسألهم عن علامات الصدق فوجدها ثابتة.

* وهذا ما يعرف بالمسلك الشخصي.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: حدثني أبو سفيان رضي الله عنه، من فيه إلى في، قال: «انطلقت في المدة التي كانت بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: فبيننا أنا بالشأم، إذ جيء بكتاب من النبي صلى الله عليه وآله إلى هرقل، قال: وكان دحية الكلبي جاء به، فدفعه إلى عظيم بصرى، فدفعه عظيم بصرى إلى هرقل، قال: فقال هرقل:

(١) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (١٠/٢٤٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦/١٨٢) (ح ٤٩٨١).



هل هاهنا أحد من قوم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ فقالوا: نعم.

قال: فدعيت في نفر من قريش، فدخلنا على هرقل فأجلسنا بين يديه، فقال: أيكم أقرب نسباً من هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ فقال أبو سفيان: فقلت: أنا.

فأجلسوني بين يديه، وأجلسوا أصحابي خلفي، ثم دعا بترجمانه، فقال: قل لهم: إني سائل هذا عن هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي، فإن كذبتني فكذبوه، قال أبو سفيان: وايم الله، لولا أن يؤثروا عليّ الكذب لكذبت.

ثم قال لترجمانه: سله كيف حسبه فيكم؟ قال: قلت: هو فينا ذو حسب.

قال: فهل كان من آباءه ملك؟ قال: قلت: لا.

قال: فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قلت: لا.

قال: أيتبعه أشراف الناس أم ضعفاؤهم؟ قال: قلت: بل ضعفاؤهم.

قال: يزيدون أو ينقصون؟ قال: قلت: لا؛ بل يزيدون.

قال: هل يرتد أحد منهم عن دينه بعد أن يدخل فيه سخطة له؟ قال:

قلت: لا.

قال: فهل قاتلتموه؟ قال: قلت: نعم.

قال: فكيف كان قتالكم إياه؟ قال: قلت: تكون الحرب بيننا وبينه

سجالاً يصيب منا ونصيب منه.



قال: فهل يغدر؟ قال: قلت: لا، ونحن منه في هذه المدة لا ندري ما هو صانع فيها، قال: والله ما أمكنني من كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه.

قال: فهل قال هذا القول أحد قبله؟ قلت: لا.

ثم قال لترجمانه: قل له: إني سألتك عن حسبه فيكم، فزعمت أنه فيكم ذو حسب؛ وكذلك الرسل تبعث في أحساب قومها.

وسألتك: هل كان في آباءه ملك، فزعمت أن لا؛ فقلت: لو كان من آباءه ملك، قلت: رجل يطلب ملك آباءه.

وسألتك عن أتباعه أضعفاؤهم أم أشرافهم، فقلت: بل ضعفاؤهم؛ وهم أتباع الرسل.

وسألتك: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال، فزعمت أن لا؛ فعرفت أنه لم يكن ليدع الكذب على الناس، ثم يذهب فيكذب على الله.

وسألتك هل يرتد أحد منهم عن دينه بعد أن يدخل فيه سخطة له، فزعمت أن لا؛ وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشة القلوب.

وسألتك هل يزيدون أم ينقصون، فزعمت أنهم يزيدون، وكذلك الإيمان حتى يتم.

وسألتك: هل قاتلتموه؛ فزعمت أنكم قاتلتموه، فتكون الحرب بينكم وبينه سجلاً ينال منكم وتنالون منه؛ وكذلك الرسل تبتلى ثم تكون لهم العاقبة.



وسألتك: هل يغدر، فزعمت أنه لا يغدر؛ وكذلك الرسل لا تغدر.

وسألتك: هل قال أحد هذا القول قبله، فزعمت أن لا؛ فقلت: لو كان

قال هذا القول أحد قبله، قلت: رجل ائتم بقول قيل قبله.

قال: ثم قال: بم يأمركم؟ قال: قلت: يأمرنا بالصلاة والزكاة والصلة

والعفاف.

قال: إن يك ما تقول فيه حقاً، فإنه نبي، وقد كنت أعلم أنه خارج، ولم

أك أظنه منكم، ولو أني أعلم أني أخلص إليه لأحببت لقاءه، ولو كنت عنده

لغسلت عن قدميه، وليبلغن ملكه ما تحت قدمي»^(١).

* ومن الطرق أيضاً: أن مدعي النبوة لا بد أن يخبر الناس بأمر،

ويأمرهم بأشياء، ولا بد أيضاً أن يفعل هو أموراً، فالصادق يظهر صدقه فيما

يخبر به، وفي نفس ما يأمر به، وفيما يفعله أيضاً.

وهذا ما يُعرف بالمسلك النوعي.

والكذاب يظهر كذبه فيما يخبر به، وفي نفس ما يأمر به، وفيما يفعله

أيضاً، ولتأمل المتأمل في حال من ادعى النبوة وهو كاذب، كمسيلمة الكذاب

وغيره.

يقول الله تعالى: ﴿ هَلْ أُبَيِّنُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٣٣﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦/٣٥) (ح ٤٥٥٣).



أَشِيرُ ﴿٢٢٣﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴿﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٣].

* كذلك من الطرق: أن العالم لم يخلُ من آثار نبويٍّ، وقد علم جنس دعوات الرسل وما كانوا يدعون إليه ويأمرون به.

فلو قدّر أن رجلاً جاء في زمان إمكان بعث الرسل، وأمر بالشرك وعبادة الأوثان، وأباح الفواحش والظلم والكذب، هل كان مثل هذا يحتاج لأن يطالب بمعجزة.

ولو قدر أنه أتى بما يظن أنه معجزة لعلم أنه من جنس خوارق السحرة، ولهذا لما كان الدجال يدعي الألوهية لم يكن ما يأتي به من خوارق العادات دالاً على صدقه؛ لأنه كاذب^(١).

* ومن الطرق أيضاً: أحوال الأنبياء؛ فإنها تدل على صدقهم.

ومن ذلك: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصاراتهم، وخذلان أعدائهم، وهي أخبار كلها صادقة، لم يقع في شيء منها تخلف. أما المتنبئون الكذابون الغالب في أخبارهم الكذب^(٢).

ومن الضلال المبين: ما وقع فيه المخالفون لأهل السنة والجماعة من حصرهم دلائل النبوة في فرد من أفرادها، ونوع من أنواعها.

(١) انظر: «شرح الأصبهانية» (ص ٥٤٤).

(٢) انظر: «شرح الأصبهانية» (ص ٥٧٠).



ومن ذلك:

أولاً: زعم بعضهم أنها محصورة في بشارات الكتب السابقة:

قال ابن القيم: «شواهد النبوة وآيتها لا تنحصر فيما عند أهل الكتاب من نعت النبي ﷺ وصفته، وشواهدا متنوعة متعددة جداً، ونعته في الكتب المتقدمة فرد من أفرادها.

وجمهور أهل الأرض لم يكن إسلامهم عن الشواهد والأخبار التي في كتبكم، وأكثرهم لا يعلمونها ولا سمعوها، بل أسلموا للشواهد التي عاينوها، والآيات التي شاهدوها، وجاءت تلك الشواهد التي عند أهل الكتاب مقوية وعاضدة من باب تقوية البينة، وقد تم النصاب بدونها.

فهؤلاء العرب من أولهم إلى آخرهم لم يتوقف إسلامهم على معرفة ما عند أهل الكتاب من الشواهد، وإن كان ذلك قد بلغ بعضهم وسمعه منهم قبل النبوة وبعدها، كما كان الأنصار يسمعون من اليهود صفة النبي ﷺ وبعثه ومخرجه، فلما عاينوه وأبصروه عرفوه بالنعته الذي أخبرهم به اليهود فسبقوهم إليه، فَشَرِقَ أعداء الله بريقتهم وَغَصُّوا بمائهم، وقالوا: ليس هو الذي كنا نعدهم به.

والعلم بنبوة محمد والمسيح وموسى لا يتوقف على العلم بأن من قبلهم أخبرهم وبشّر بنبوتهم، بل طرق العلم بها متعددة، فإذا عُرِفَتْ نبوة



النبي ﷺ بطريق من الطرق ثبتت نبوته ووجب اتباعه، وإن لم يُعلم أن من قبله بَشَّرَ به»^(١).

ثانياً: حصر دلائل النبوة في المعجزة:

وهذا ما ذهب إليه أهل الكلام^(٢)، لا شك أن المعجزة طريق من طرق إثبات النبوة، ودليل من دلائلها، وليس إثبات النبوة محصوراً فيها.

ولما حصر المتكلمون طرق إثبات النبوة ودلائلها في المعجزة التزم كثير منهم إنكار خرق العادة لغير الأنبياء؛ حتى آل بهم الأمر إلى إنكار

(١) «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى» (٢/٤٣٣).

(٢) قال أبو المعالي الجويني: «فصل: لا دليل على صدق النبي غير المعجزة.

فإن قيل: هل في المقدور نصب دليل على صدق النبي غير المعجزة؟ قلنا: ذلك غير ممكن». «الإرشاد» (ص ٣٣١).

وقال ابن أبي العز عن المتكلمين: «والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر: تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات، لكن كثيراً منهم لا يعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات، وقرروا ذلك بطرق مضطربة». «شرح الطحاوية» (ص ١٥٠).

لكن الأشاعرة تناقضوا! فقد قال الشهرستاني: «لا ينحصر طريق التعريف في المعجزات، بل يجوز أن يخلق لهم علماً ضرورياً بصدق النبي، فلا يحتاج المذكور إلى طلب المعجزة ليعرف بها صدقه، أو ينصب لهم أمارات آخر غير خارقة للعادة». «نهاية الإقدام» (ص ٤٤٢).

وهذا مناقض لقول الأشاعرة: لا دليل على صدق النبي إلا المعجزة؛ فلا تكاد تسلم مسألة من المسائل التي ادعوا أنها من القطعيات إلا وتناقضوا فيها.

وقد بينت شيئاً من تناقضهم في رسالتي: «تبصير ذوي العقول بحقيقة مذهب الأشاعرة في الاستدلال بكلام الله والرسول ﷺ».



الكرامات، والسحر، كما ذهب إلى ذلك المعتزلة ومن وافقهم كابن حزم وغيره.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «إن العادة لا تخرق إلا عند إرسال الرسل، ولا تخرق لغير هذا الوجه»^(١).

وقال ابن حزم: «وأن المعجزات لا يأتي بها أحد إلا الأنبياء عليهم السلام»^(٢).

وأدّى به هذا القول إلى أن يزعم أن السحر مجرد تخيل، لا حقيقة له.

قال ابن حزم: «والسحر حيل وتخيل، لا يحيل طبيعة أصلاً؛ قال عجلّ الله فرجه:

﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنْهَا سَعَى﴾ [طه: ٦٦]؛ فصح أنها تخييلات لا حقيقة لها، ولو

أحال الساحر طبيعة لكان لا فرق بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا كفر ممن أجازوه»^(٣).

وقال الإيجي الأشعري عند كلامه عن الكرامات: «وأنها جائزة عندنا واقعة

خلافًا للأستاذ أبي إسحاق، والحليمي منا، وغير أبي الحسين من المعتزلة»^(٤).

فهؤلاء ينكرون أمورًا متواترة، وهي موجودة وواقعة.

قال السبكي الأشعري في الرد على هؤلاء: «الدليل على ثبوت الكرامات

وجوه:

(١) «المغني في أبواب التوحيد والعدل» (١٥/١٨٩).

(٢) «المحلى بالآثار» (١/٥٧).

(٣) «المحلى بالآثار» (١/٥٨).

(٤) «المواقف» (٣/٤٦٤).



أحدها وهو أوحدها: ما شاع وذاع بحيث لا ينكره إلا جاهل معاند من أنواع الكرامات للعلماء والصالحين، الجاري مجرى شجاعة علي، وسخاء حاتم، بل إنكار الكرامات أعظم مباهتة، فإنه أشهر وأظهر، ولا يعاند فيه إلا من طمس قلبه، والعياذ بالله^(١).

وأما الأشاعرة فأرادوا أن يردوا على المعتزلة فوقعوا فيما هو أشد وأعظم؛ فزعموا: أن خرق العادة جائز مطلقاً، وكل ما خرق لنبي من العادات يجوز أن يخرق لغيره من الصالحين، بل وحتى السحرة والكهنة، إلا أن المعجزة تتميز باقتران دعوى النبوة بها.

فليس هناك فرق عندهم بين جنس المعجزات، وجنس الكرامات، وجنس ما عند السحرة في نفس الأمر!

فمثلاً: موسى انقلبت العصا عنده إلى حية تسعى، فيجوز للولي أن تنقلب العصا التي بين يديه حية تسعى، بل حتى الساحر. والفارق بينهم هو أمر خارجي، وهو: ادعاء النبوة.

قال عبد القاهر البغدادي: «اعلم أن المعجزات والكرامات متساوية

في كونها ناقضة للعادة»^(٢).

(١) «طبقات الشافعية» (٢/ ٣٣٤).

(٢) «أصول الدين» (ص ١٩٨).



وقال أبو المعالي الجويني: «وصار بعض أصحابنا إلى أن ما وقع معجزة لنبي لا يجوز وقوعه كرامة لولي، فيمتنع عند هؤلاء أن ينفلق البحر، وتنقلب العصا ثعباناً، ويحيي الموتى كرامة لولي، إلى غير ذلك من آيات الأنبياء. وهذه الطريقة غير سديدة أيضاً، والمرضي عندنا: تجويز جملة خوارق العوائد في معارض الكرامات»^(١).

وقال: «فإن قيل: فما الفرق بين الكرامة والمعجزة؟

قلنا: لا يفترقان في جواز العقل إلا بوقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة»^(٢).

وقد رد عليهم السبكي الأشعري؛ فقال: «وأنا أقول: معاذ الله أن يتحدى نبي بكرامة تكررت على يد ولي، بل لا بد أن يأتي النبي بما لا يوقعه الله على يد الولي، وإن جاز وقوعه فليس كل جائز في قضايا العقول واقعاً، ولما كانت مرتبة النبي أعلى وأرفع من مرتبة الولي؛ كان الولي ممنوعاً مما يأتي به النبي على وجه الإعجاز والتحدي، أدباً مع النبي»^(٣).

وأما عدم تفريقهم بين جنس المعجزة وجنس السحر.

فقال أبو المعالي الجويني: «فلا يمتنع ظان يترقى الساحر في الهواء،

(١) «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» (ص ٣١٧).

(٢) «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» (ص ٣١٩).

(٣) «طبقات الشافعية» (٢/ ٣٢٠).



ويتخلق في جو السماء، ويسترق ويتولج في الكواء والخوخات، إلى غير ذلك مما هو من قبيل مقدورات البشر؛ إذ الحركات في الجهات من قبيل مقدورات الخلق.

ولا يمتنع عقلاً أن يفعل الرب تعالى عند ارتياد الساحر ما يستأثر بالافتقار عليه، فإن كل ما هو مقدور للعبد فهو واقع بقدره الله تعالى عندنا. والدليل على جواز ذلك، كالدليل على جواز الكرامة، ووجه الميز هاهنا بين السحر والمعجزة كوجه الميز في الكرامة^(١).

سؤال: لماذا قال الأشاعرة بهذا القول؟

الجواب: هذا راجع إلى أصلهم الفاسد: وهو تجويز أن يفعل الله كل ممكن؛ بناء على إنكار الحكمة في أفعال الله^(٢).

والحق الذي لا مرية فيه: أن الأولياء لا يخرجون عن طريق وشرع الأنبياء، فما يحصل لهم من خوارق فهو من معجزات الأنبياء، وهو مؤكد للمعجزات؛ لأنهم ما حصلت لهم هذه الكرامات إلا باتباع الأنبياء، ولو لم يتبعوهم ما حصلت لهم.

فهؤلاء إن قدر أنه جرى على أيديهم ما هو من جنس ما جرى لبعض

(١) «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» (ص ٣٢١-٣٢٢).

(٢) انظر: «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» (ص ٣١٩).



لأنبياء، كما صارت النار بردًا وسلامًا لأبي مسلم الخولاني، وكما يكثر الله الطعام والشراب للأولياء كما جرى في بعض المواطن للنبي ﷺ.

فهي لا تبلغ درجة معجزات المرسلين، وإنما الاشتراك كان في جنس بعض الخوارق، لا في القدر، كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم، وإن شاركوهم في بعضها^(١).

فقد يكون هناك اشتراك بين بعض معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء في الجنس، دون القدر والدرجة والكيفية، وهذا أمر مهم ينبغي التنبيه له.

فمثلاً: حصل اشتراك بين إبراهيم الخليل عليه السلام وأبي مسلم الخولاني في أن الله جعل النار عليهما بردًا وسلامًا، لكن هل كان البرد والسلام على إبراهيم في الدرجة والقدر كالبرد والسلام على أبي مسلم؟
الجواب: لا، فما وقع لإبراهيم أعظم مما وقع لأبي مسلم، وإنما هو اشتراك في الجنس فقط.

فمعجزات الأنبياء مختصة بهم في الدرجة والقدر؛ لعظم ما جاءوا به، فهي تصديق لنبوتهم.

قال ابن تيمية: «فهم مختصون -أي: الأنبياء- إما بجنس الآيات فلا يكون لمثلهم، كالإتيان بالقرآن، وانشقاق القمر، وقلب العصا حية، وانفلاق

(١) انظر: «النبوات» (١/١٦١-١٦٢).



البحر، وأن يخلق من الطين كهيئة الطير.

وإما بقدرها وكيفيتها، كمنار الخليل، فإن أبا مسلم الخولاني وغيره صارت النار عليهم برداً وسلاماً، لكن لم تكن مثل نار إبراهيم في عظمتها^(١).

فآيات الأنبياء إما:

- أن تكون خاصة بالأنبياء في الجنس والقدر.

- أن تكون مشتركة مع كرامات الأولياء في الجنس مع اختلاف في القدر والكيفية.

وقد ذكر بعض العلماء أن كرامات الأولياء معجزات لأنبيائهم.

قال ابن كثير: «وقد ذكر غير واحد من العلماء أن كل معجزة لنبي من الأنبياء فهي في الحقيقة معجزة لخاتمهم محمد ﷺ؛ وذلك أن كلاً منهم بشر بمبعثه، وأمر بمتابعته»^(٢).

وأما الفرق بين معجزات الأنبياء وما يجري على أيدي السحرة:

فيقال: جنس آيات الأنبياء خارجة عن مقدور جنس الحيوان.

فخوارق السحرة إنما هي من جنس أفعال الحيوان، كالطيران في الهواء،

(١) «النبوات» (٢/٩٦٣-٩٦٤).

(٢) «البداية والنهاية» (٩/٣٠٧).



فهذا فعل مقدور عليه للحيوان، فإن الطير يفعل ذلك، وكذلك الجن^(١).

قال أبو العباس بن تيمية: «والآيات الخارقة جنسان: جنس في نوع

العلم، وجنس في نوع القدرة.

فما اختص به النبي ﷺ من العلم خارج عن قدرة الإنس والجن، وما

اختص به من المقدورات خارج عن قدرة الإنس والجن»^(٢).

وقد اضطرب المتكلمون -وهذه عادتهم في باب الاعتقاد، وما زعموا

أنه قطعيات!- في دلالة المعجزة على صدق مدعي النبوة.

فذهبت المعتزلة إلى: أن إظهار المعجزة على يد المتنبي الكذاب

قبيح، والله سبحانه منزه عن فعل القبيح.

قال القاضي عبد الجبار: «وإذا لم يجز منه تعالى أن يصدق كاذبًا، ولا أن

يفعل ما ظاهره التصديق له، فيجب القضاء بأن ما يتعلق بدعواه هذا التعلق ألا

يفعله تعالى إلا لوجه التصديق، وإلا كان قبيحًا موهبًا للفساد به»^(٣).

وأصل ضلال هؤلاء: أنهم شبهوا الخالق بالمخلوق في الأفعال.

ولهذا المعتزلة قد بحثوا مباحث النبوة في باب العدل.

(١) انظر: «النبوات» (١/١٦٤).

(٢) «النبوات» (١/١٧١).

(٣) «المغني في أبواب التوحيد والعدل» (١٥/١٧٣).



قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «وجه اتصاله بباب العدل: هو أنه كلام في أنه تعالى إذا علم أن صلاحنا يتعلق بهذه الشرعيات فلا بد من أن يعرفناها؛ لكيلا يكون مخللاً بما هو واجب عليه، ومن العدل ألا يخل بما هو واجب عليه»^(١).

ويمكن تقرير كونه سبحانه منزهاً عن تأييد الكذاب بالمعجزة من غير طريق المعتزلة الفاسد؛ وذلك بما علم من حكمة الله في مخلوقاته، ورحمته، وسنته في عباده؛ فإن ذلك دليل على أنه لا يؤيد كذاباً بمعجزة لا معارض لها.

فسنة الله في الأنبياء الصادقين وأتباعهم من المؤمنين: أنه ينصرهم ويبقي ذكرهم.

فتأييد المتنبي الكاذب بالمعجزة فيه من الفساد والضرر بالعباد ما تمنعه رحمته، وفيه من سوء العاقبة ما تمنعه حكيمته، وفيه من نقض سنته المعروفة وعادته المضطردة ما تمتنع به مشيئته^(٢).

وأما الأشاعرة فقد سلكوا طريقين في دلالة المعجزة على صدق مدعي النبوة، وهذا من تناقضهم واضطرابهم:

الطريق الأول: امتناع تعجيز الإله عن نصب الدلالة على صدق الرسل،

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص ٥٦٣).

(٢) انظر: «شرح الأصبهانية» (ص ٦٩٥-٧٠١).



فإن تصديقهم ممكن، وذلك معلوم بالضرورة والاستدلال، ولا دليل إلى التصديق إلا خلق المعجزات، وظهورها على يد الكذاب يبطل دليل صدقهم، فلا يبقى في المقدور طريق يصدقون به، فيلزم عجز الإله عن الممكن، وذلك ممتنع.

وقد عوّل على هذه الطريقة: الأشعري، وابن فورك، وغيرهم من المتقدمين^(١).

وهذا مناقض لقول الأشاعرة أنفسهم، فإنهم جوزوا على الله فعل كل ممكن، فلا يكون هناك فرق بين أن يظهر المعجزة على يد صادق أو كاذب. فلا تبقى حجة على أصولهم الفاسدة على جواز إرسال الرسول وتصديقه بالمعجزات^(٢).

وقد اعترض جمعٌ من الأشاعرة على كلام شيخهم وإمامهم! وضعفوه. يقول الرازي: «أما الشيخ أبو الحسن فقد ادعى أن ذلك من المستحيلات، وفيما ذكره نظر؛ لأن خرق العادة في الجملة مقدور لله تعالى»^(٣).

الطريق الثاني: أن المعجزات تدل من حيث نُزِلت منزلة التصديق بالقول،

(١) انظر: «شرح الأصبهانية» (ص ٧٠٨)، و«الإشارة في علم الكلام» للرازي (ص ٣١٦)، و«أبكار الأفكار» للآمدي (٤/٦٢).

(٢) انظر: «النبوات» (٢/٥٨١).

(٣) «الإشارة في علم الكلام» (ص ٣١٦).



والعلم بذلك يقع ضروريًا بقرائن أحوال كالعلم بغضب الغضبان، ولا يتوقف العلم بما هذا سبيله على نظر واستدلال.

قالوا: ووجه ذلك: أن الفعل الخارق للعادة إذا علم أنه من قبل الله، علم أنه قاصد بذلك تصديقه، وأن ما يفعله من الآيات في مثل هذه الحال قائم مقام تصديقه له بالقول.

فالمعجزات جارية مجرى أدلة الأقوال.

هذا حاصل كلام أبي بكر الباقلاني في أحد قوليّه، وأبي المعالي الجويني، ونحوهما^(١).

قال أبو المعالي الجويني: «فوجه دلالة المعجزات على صدق مدعي النبوات: نزولها منزلة التصديق بالقول»^(٢).

وقال: «فإن قيل: فما وجه دلالتها إذن؟ قلنا: هذا مما كثر فيه خبط من لا يحسن علم هذا الباب.

والمرضيُّ عندنا: أن المعجزة تدل على الصدق من حيث تنزل منزلة التصديق بالقول»^(٣).

(١) انظر: «شرح الأصبهانية» (ص ٧٠٩-٧١٠).

(٢) «العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية» (ص ٦٧).

(٣) «الإرشاد» (ص ٣٢٤).



ثم اختلفت أقوال أئمة الأشاعرة -أو قُلْ: تناقضت- في كون الغلط والنسيان من النبي هل هو مناقض لدلالة المعجزة، أو هو داخل تحت التصديق المقصود بالمعجزة؟

قال الإيجي: «وفي جواز صدوره عنهم -أي: الكذب- على سبيل السهو والنسيان خلاف، فمنعه الأستاذ وكثير من الأئمة لدلالة المعجزة على صدقهم.

وجوزه القاضي مصيرًا منه إلى عدم دخوله في التصديق المقصود بالمعجزة»^(١).

عرفنا مما تقدم: أن أهل الكلام يحصرون أدلة صدق النبي في المعجزة، فما هي حقيقة المعجزة عندهم:

قال الباقلاني في تعريف المعجزة: «هي أفعال الله تعالى الخارقة للعادة المطابقة لدعوى الأنبياء، وتحديدهم للأمم بالإتيان بمثل ذلك»^(٢).

وقال أبو المعالي الجويني: «هي أفعال الله تعالى الخارقة المستمرة الظاهرة على حسب دعوى النبوة»^(٣).

(١) «المواقف» (٣/٤١٥).

(٢) «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» (ص ٥٨).

(٣) «لمع الأدلة» (ص ١٢٤).



وقال التفتازاني: «هي أمر يظهر بخلاف العادة على يد مدعي النبوة عند تحدي المنكرين على وجه يعجز المنكرين عن الإتيان بمثله»^(١).

فتعريف المعجزة عندهم بنوه على عدة أمور:

الأول: أفعال الله.

الثاني: خارقة للعادة.

الثالثة: مقترنة بدعوى النبوة.

وينتقد عليهم: أن كون المعجزة خارقاً للعادة ليس منضبطاً.

فإن أريد به أنه لم يوجد له نظير في العالم، فهذا أيضاً باطل؛ فإن آيات الأنبياء بعضها نظير بعض، بل النوع الواحد منه كإحياء الموتى هو آية لغير واحد من الأنبياء، وإن قيل: إن بعض الأنبياء كانت آيته لا نظير لها؛ كالقرآن، والعصا، والناقة؛ لم يلزم ذلك في سائر الآيات.

وإن قالوا: معنى كون المعجزة خارقة للعادة: أنها خارقة لعادة أولئك

المخاطبين بالنبوة؛ بحيث ليس فيهم من يقدر على ذلك.

فمثلاً: انشقاق القمر ليس مقدوراً عند العرب، لكن قد يكون مقدوراً

عند غيرهم.

(١) «شرح المواقف».



قيل لهم: لو كانت كذلك لم تكن حجة؛ فإن أكثر الناس لا يقدرّون على الكهانة، والسحر، ونحو ذلك.

فلما كان لفظ (خرق العادة) يحتمل معاني باطلة لم يأت في كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، ولم ينطق به أحد من سلف الأمة.

وبالتالي فلا يجوز أن يجعل مجرد خرق العادة هو الدليل؛ فإن هذا لا ضابط له، وهو مشترك بين الأنبياء وغيرهم^(١).

ثم إن حقيقة المعجزة عند أهل الكلام لا تتميز بوصف تختص به، وإنما امتازت عن فعل السحرة باقترانها بدعوى النبوة، فالمعجزة إذا اقترنت بها دعوى النبوة كانت دليلاً، وإلا لم تكن دليلاً.

فلا يكون الفعل الخارق للعادة دليلاً عند الأشاعرة إلا إذا اقترنت بدعوى النبوة.

قال أبو المعالي الجويني: «وليس في وقوع الكرامة ما يقدر في المعجزة، فإن المعجزة لا تدل لعينها، وإنما تدل لتعلقها بدعوى النبي الرسالة»^(٢).

وهذا منقوض من وجوه:

الوجه الأول: يلزم على قولهم أن آيات الأنبياء مساوية في الحد والحقيقة

(١) انظر: «النبوات» (١/١٩٦-١٩٩).

(٢) «الإرشاد» (ص ٣١٩).



لسحر السحرة، وهذا باطل كما تقدم.

وقد التزموا هذا اللازم.

قال أبو المعالي الجويني: «فلا يمتنع ظان يترقى الساحر في الهواء، ويتحلق في جو السماء، ويسترق ويتولج في الكواء والخوخات، إلى غير ذلك مما هو من قبيل مقدورات البشر؛ إذ الحركات في الجهات من قبيل مقدورات الخلق.

ولا يمتنع عقلاً أن يفعل الرب تعالى عند ارتياد الساحر ما يستأثر بالاعتدال عليه، فإن كل ما هو مقدور للعبد فهو واقع بقدرة الله تعالى عندنا.

والدليل على جواز ذلك، كالدليل على جواز الكرامة، ووجه الميز هاهنا بين السحر والمعجزة كوجه الميز في الكرامة»^(١).

وهذا أمر معلوم الفساد بالاضطرار من دين الرسل.

الوجه الثاني: هذا من أعظم القدح في الأنبياء؛ إذ كانت آياتهم من جنس سحر السحرة.

الوجه الثالث: على هذا التقدير يمكن للساحر أن يدعي النبوة، وأما زعم الأشاعرة أنه عند ذلك يسلبه الله القدرة على السحر، أو يأتي بمن يعارضه: دعوى مجردة؛ فإن المنازع يقول: لا أسلم، لاسيما وعلى أصل

(١) «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» (ص ٣٢١-٣٢٢).



الأشاعة أن الله يجوز أن يفعل كل مقدور، وهذا مقدور للرب فيجوز أن يفعل^(١).

وعلى القول بسلب الله القدرة على السحر، أو يأتي بمن يعارضه: يكون حقيقة قولهم أن المعجز في الحقيقة ليس إلا منع الناس من المعارضة بالمثل، سواء كان المعجز في نفسه خارقاً أو لا.

فحتى يخرجوا من مأزق أن الساحر قد يدعي النبوة ألغوا شرط خرق العادة.

وقد التزم هذا الجويني ومن وافقه حيث قال في رسالته النظامية: «المعجزة تنقسم قسمين: أحدهما: ما يكون فعلاً بديعاً خارقاً للعادة. والثاني: يكون منعاً من المعتاد»^(٢).

فليس من خاصية المعجزة خرق العادة، بل قد يفعل ما يكون معتاداً، ويكون معجزة، لكن يمنع الخلق أن يأتوا بمثله.

وهذا قول من يقول بالصّرفة، وهي صرف الخلق عن الإتيان بالمثل مع قدرتهم على ذلك.

(١) انظر: «النبوات» (١/٢٦٧-٢٧٣)، يقول ابن تيمية: «وأما خلق مثل تلك الخارقة على يد الكاذب فهو ممكن، والله سبحانه قادر عليه، لكنه لا يفعله؛ لحكمته، كما أنه سبحانه يمتنع عليه أن يكذب، أو يظلم». «النبوات» (١/٢٨٠).

(٢) (ص ٦٤).



وقد التزمه أيضاً الجويني؛ فقال: «فتبين قطعاً: أن الخلق ممنوعون عن مثل ما هو من مقدورهم، وذلك أبلغ عندنا من خرق العوائد بالأفعال البديعة في أنفسها»^(١).

وإذا كان كذلك جاز أن يكون كل أمر كالأكل والشرب معجزة إذا منعهم أن يفعلوا كفعله، وحينئذ لا معنى لكون المعجزة خارقاً، بل الاعتبار بمجرد المعارضة، وهم يقرون بخلاف ذلك؛ لأنهم يجعلون من شرط المعجزة خرق العادة^(٢).

وهذا يدل على اضطرابهم الدال على تهافت مذهبهم، فما يذكره أحدهم في كتاب إلا وينقضه في كتابه الآخر.

الوجه الرابع: أن آيات الأنبياء ليس من شرطها استدلال النبي بها، ولا تحديه بالإتيان بمثلها، بل هي دليل على نبوته، وإن خلت عن هذين القيدتين.

فإن كان يظهر على يدي النبي ﷺ تكثير الطعام، ونبع الماء من بين أصابعه، ولم يكن يظهرها للاستدلال بها، ولا ليتحدى بمثلها، بل لحاجة المسلمين إليها.

(١) «الرسالة النظامية» (ص ٧٢-٧٣).

(٢) انظر: «النبوات» (١/٢٨٢-٢٨٤).



ويلزم على قولهم أن ما كان يظهر على يد النبي ﷺ في كل وقت ليس دليلاً على نبوته؛ لأنه لم يكن كلما ظهر شيء من ذلك احتج به، وتحدي الناس بالإتيان بمثله، بل لم ينقل عنه التحدي إلا في القرآن خاصة.

بل إن آيات الأنبياء لا تختص بحياتهم، وإنما تكون في حياة الرسول وبعد مماته^(١).

قال ابن حزم في الرد عليهم: «ومن ادعى أن إحالة الطبيعة لا تكون آية إلا حتى يتحدى فيها النبي ﷺ الناس فقد كذب، وادعى ما لا دليل عليه أصلاً، لا من عقل، ولا من نص قرآن ولا سنة، وما كان هكذا فهو باطل.

ويجب من هذا أن حنين الجذع، وإطعام النفر الكثير من الطعام اليسير حتى شبعوا وهم مئون من صاع شعير، ونبعان الماء من بين أصابع رسول الله ﷺ وإرواء ألف وأربعمائة من قدح صغير تضيق سعته عن شبر، ليس شيء من ذلك آية له ﷺ؛ لأنه ﷺ لم يتحد بشيء من ذلك أحداً»^(٢).

وقال السبكي الأشعري راداً عليهم أيضاً: «وأن قول من قال: لا فارق بين المعجزة والكرامة إلا التحدي؛ ليس على وجهه»^(٣).

(١) انظر: «النبوات» (٢/٦٠٠-٦٠١، ٦٥٢)، و«الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٦/٣٨٠).

(٢) «المحلى بالآثار» (١/٥٨).

(٣) «طبقات الشافعية» (٢/٣١٦).



وينتقد أيضاً على تعريف الباقلاني والجويني: عدم ذكر أنه لا يمكن معارضتها.

ثم إن مما يجب أن يعلم: أنه لا بد في آيات الأنبياء من أن تكون مع كونها خارقة للعادة أمراً غير معتاد لغير الأنبياء، بحيث لا يقدر عليها إلا الله الذي أرسل الأنبياء.

ومن خصائص معجزات الأنبياء: أنه لا يمكن معارضتها؛ لأنها خارجة عن مقدور جنس الحيوان^(١).

فإن سأل سائل: ما الذي يشترط في المعجزة عند أهل السنة والجماعة؟

كان جوابه: يشترط فيها شرطان:

الأول: اختصاصها بالنبي؛ لأنها دليل على النبوة، والدليل لا بد أن يكون مختصاً بالمدلول.

الثاني: سلامتها من المعارضة؛ لأنها ليست في مقدور جنس الحيوان.

قال ابن تيمية: «إذا عجز النوع البشري غير الأنبياء عن معارضتها، كان ذلك أعظم دليل على اختصاصها بالأنبياء، بخلاف ما كان موجوداً لغيرها، فهذا لا يكون آية ألبتة»^(٢).

(١) انظر: «النبوات» (١/٢٢٧).

(٢) «النبوات» (١/٢٢٧).



ومما يشهد لهذا: طلب فرعون أن يعارض ما جاء به موسى لما ادعى فرعون أن موسى ساحر، فجمع السحرة ليفعلوا مثل ما يفعل موسى. فأمرهم موسى أن يأتوا أولاً بخوارقهم، فلما أتت، ألقى موسى عصاه فصارت حية تسعى، وابتلعت عصيهم. فعلم السحرة عند ذلك أن هذا ليس من جنس مقدورهم، فأمنوا إيماناً جازماً^(١).

* فيتلخص مما سبق: أن تسمية آيات الله خوارق للعادات، للناس في ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: أن ذلك حد لها مطرد منعكس، فكل خرق للعادة فهو معجزة للنبي، ولهذا نفوا الكرامات، وفعل السحرة، وهذا قول المعتزلة ومن وافقهم.

الثاني: كونها خارقاً للعادة ليس بحدٍّ ولا شرط، وإنما الشرط هو دعوى النبوة، ولهذا قد تكون المعجزة غير خارق للعادة، وهذا قول الأشاعرة ومن وافقهم.

الثالث: خرق العادة شرط، وليس بحدٍّ لها، ولكن ليس كل خارق للعادة يكون آية لنبي، بل لابد من وقوعه على وجه مخصوص؛ وذلك بالأ

(١) انظر: «النبوات» (١/١٩٥).



يكون في مقدور جنس الحيوان، وهذا قول أهل السنة والجماعة^(١).

* وقد اشترط المتكلمون للمعجزة شروطاً ما أنزل الله بها من سلطان، ولا تسلم من الإشكالات، ومن هذه الشروط:

١- أن تكون المعجزة مما انفرد الله بالقدرة عليها:

قال الباقلاني: «أن المعجز لا يكون عندنا معجزاً حتى يكون مما ينفرد

الله عَزَّ وَجَلَّ بالقدرة عليه، ولا يصح دخوله تحت قدرة الخلق»^(٢).

وهذا منقوض: بكونهم لما طولبوا بالدليل على أنه لا يجوز أن تقدر العباد على مثل: إبراء الأكمه، والأبرص، وإحياء الموتى، ونحو ذلك مما ذكروا أنه يمتنع أن يكون مقدوراً لغير الله، اعتمدوا في الدلالة على (أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده)، فلو جاز أن يكون العبد قادراً على هذه الأمور، لوجب ألا يخلو من ذلك ومن ضده؛ وهو العجز، أو القدرة على ضد ذلك الفعل^(٣).

فرجع الدليل الذي ذكره على إثبات قدرة للعبد مؤثرة.

وهذا ينقض ما قرره الأشاعرة أنفسهم فيما يتعلق بفعل الله، وفعل العبد.

فأفعال العباد عندهم هي مقدورة للرب، وليس لهم قدرة مؤثرة.

(١) انظر: «النبوات» (٢/٩٤٢).

(٢) «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات» (ص ٤٥).

(٣) انظر: «النبوات» (١/٢٥٤).



قال أبو المعالي الجويني: «فإن كل ما هو مقدور للعبد فهو واقع بقدره الله تعالى عندنا»^(١).

وقال الرازي: «واعلم أنا قد بينا أن جميع الحوادث واقعة بقدره الله تعالى، وبيننا أن من جملة المعجزات ما تقع مقدورة للبشر، فلا فائدة لهذه الشريطة إلا شيء واحد وهو: أن دلالتها على الصدق لا من حيث كونها مقدورة للعبد، بل من حيث وقوعها بقدره الله»^(٢).

وبهذا الشرط على أصل الأشاعرة يكون كل فعل للعبد كالمشي، والأكل، يصح أن يكون معجزة للنبي.

ولهذا عدل عن هذا الشرط الجويني ومن جاء بعده كالرازي، فلم يذكروه في شروط المعجزة؛ لأن جميع الحوادث مما ينفرد الرب بالقدره عليها.

بل إن الرازي قال: «اعلم أن آيات النبوة المسماة بالمعجزات قد تكون من قبيل مقدورات البشر كالتصعد في الهواء، والمشي على الماء، وقد لا تكون من قبيل مقدورات البشر كإحياء الموتى»^(٣).

وقال الآمدي: «فإنه ما من أمر يقدر من الأفعال الخارقة وغير الخارقة

(١) «الإرشاد» (ص ٣٢٢).

(٢) «الإشارة في علم الكلام» (ص ٣٠٥).

(٣) «الإشارة في علم الكلام» (ص ٣٠٣).



إلا وهو مقدور له تعالى أن يظهره على يدي من شاء من عباده على حسب إيثاره واختياره، وإنكار ذلك يجر إلى التعجيز، وإبطال كون الفعل مقدوراً لله تعالى، وهو مستحيل»^(١).

فكما ترى أن الأشاعرة أنفسهم متناقضون، وقد اضطربوا فيما كان من أفعال العباد لكنه خارق للعادة، كقطع المسافة البعيدة في الساعة القصيرة، هل يكون معجزة أو لا؟

فذهب بعضهم إلى أنه يصح أن يكون معجزة.

وذهب بعضهم إلى أن المعجزة إنما هي إقدار المخلوق على ذلك.

قال أبو المعالي الجويني: «فإن قيل: هل يجوز أن يكون المشي على

الماء، والتصعد في الهواء، والترقي في جو السماء معجزة؟

قلنا: لا يبعد تقرير ذلك معجزة إذا تكاملت صفات المعجزات،

والحركات في الجهات من قبيل مقدورات البشر، وأما نفس الحركات فمن

اعتقد كونها من فعل الله تعالى لم يبعد أن يعتقد كونها معجزة من حيث

كانت فعلاً لله تعالى، لا من حيث كانت كسباً للعباد»^(٢).

وقال الأمدي مضعفاً كلام الجويني ومن وافقه: «هل يتصور أن تكون

(١) «غاية المرام» (ص ٢٨٧).

(٢) «الإرشاد» (ص ٣٠٨-٣٠٩).



المعجزة مقدورة للرسول أو لا؟ وذلك كما لو كانت معجزته صعوده في الهواء، أو المشي على الماء، فقد اختلفت الأئمة في ذلك.

فذهب بعضهم: إلى أن نفس الحركة بالصعود والمشي ليست معجزة؛ لكونها مقدورة له بخلق الله تعالى له القدرة عليها، وإنما المعجزة هي نفس القدرة عليها؛ فإن قدرته على ذلك غير مقدورة له.

ومنهم من قال: بأن هذه الحركات معجزة من جهة كونها خارقة للعادة، ومخلوقة لله تعالى، وإن كانت مقدورة للنبي، وهو الأصح^(١).

٢- أن تكون المعجزة خارقة للعادة:

قال الباقلاني: «أن يكون ذلك الشيء الذي يظهر على أيديهم مما يخرق العادة وينقضها، ومتى لم يكن كذلك لم يكن معجزاً»^(٢).

ونقض هذا الشرط من وجوه:

الوجه الأول: وصف الآية بكونها خارقة للعادة، أو غير خارقة وصف محدث، لم يأت في نصوص الكتاب والسنة، ولم يرد في أقوال أئمة السلف.

الوجه الثاني: أن هذا وصف -خارق للعادة؛ بمعنى أنها ليست معتادة للآدميين- لا ينضب، وهو عديم التأثير؛ فإن نفس النبوة معتادة للأنبياء،

(١) «أبكار الأفكار في أصول الدين» (٤/١٩).

(٢) «البيان» (ص ٤٥).



خارقة للعادة بالنسبة إلى غيرهم.

الوجه الثالث: أن سحر السحرة خارق للعادة بالنسبة إلى غيرهم، فلا يصح جعله شرطاً في المعجزة^(١).

ثم إنهم اضطربوا في معنى العادة.

فقد تقدم ذكر كلام الباقلاني ومن وافقه في أن العبرة بكون المعجز مما ينفرد الله به.

وذهب الشهرستاني إلى أن العبرة بنقض عادة من أرسل إليهم الرسول فقال: «والمعتبر في كون الآية حجة أن يكون ذلك نقضاً لعادة من كانت الآية حجة عليه»^(٢).

وذهب الغزالي إلى أنها خارجة عن مقدور البشر دون الجن، فقال: «خارج عن مقدور البشر، واقترب بدعوى النبوة»^(٣).

والرد عليهم: أن آيات الأنبياء خارجة عن مقدور الجن والإنس؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

(١) «النبوات» (١/١٨٧).

(٢) «نهاية الإقدام» (ص ٤٣١).

(٣) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص ١٠٧).



٣- أن يكون غير الرسول ممنوعاً من إظهار ما أظهره الرسول:

قال الباقلاني: «أن يكون غير النبي ممنوعاً من إظهار ذلك على يده على الوجه الذي ظهر عليه، ودعا إلى معارضته مع كونه خارقاً للعادة»^(١).

ونقض هذا الشرط: أنه يبطله الواقع، فكم من أناس ادعوا النبوة وجاءوا بجنس ما يأتي به السحرة، ولم يعارضهم أحد، ولم تسلب قدرتهم. ثم إن كون غير الرسول ممنوعاً منه: إن اعتبروا أنه ممنوع مطلقاً؛ فهذا لا يعلم.

وإن اعتبروا أنه ممنوع من المرسل إليهم؛ فهذا لا يكفي، بل يمكن كل ساحر، وكاهن أن يدعي النبوة، ويقول إنني كذا.

٤- أن تكون عند تحدي الرسول:

يحترزون بهذا عن الكرامات.

قال الباقلاني: «أن يكون واقعاً مفعولاً عند تحدي الرسول بمثله آيات الأنبياء، وإن لم يتحدوا بها فهي دلائل على النبوة»^(٢).

ونقض هذا الشرط: أنه ليس من شرط دلائل النبوة التحدي، فهذه قد تقع في بعض الآيات، لكن لا يجب أن ما لا يقع معه لا يكون آية، بل هذا إبطال

(١) «البيان» (ص ٤٦).

(٢) «البيان» (ص ٤٦).



لأكثر آيات الأنبياء، كما تقدم في نقد تعريف المعجزة عند الأشاعرة.
 فالأشاعرة ومن وافقهم لم يعرفوا خصائص الأنبياء ولا خصائص
 آياتهم، فما ذكروه في النبوة مشتركٌ بين الأنبياء والسحرة.
 فيلزم على هذا جعل من ليس نبيًّا نبياً، أو جعل النبي ليس نبيًّا.
 ولما كان ذلك كذلك لم تكن النبوة عند متأخري الأشاعرة لها في
 قلوبهم من العظمة ما يجب لها، فلا يستدلون بها على الأمور العلمية الخبرية، بل
 يتنقصونها ويستخفون بها، وإنما مدار استدلالهم على العقل^(١).
 وقد التزم الأشاعرة لوازم باطلة بسبب حصرهم دلالة صدق النبي
 بالمعجزة.

ومن تلك اللوازم: ما ذكره أئمة الأشاعرة، ومنهم الرازي في أن النبي
 لا يُصدّق، ولا يُتَّبَع على شرعه؛ حتى تظهر على يديه المعجزة.
 قال الرازي: «واعلم أنه لو قال: آية صدقي أن الله تعالى يحيي هذا
 الميت ما بين أن يهم الواحد منكم بالانتصاب إلى أن ينتصب، كان ذلك من
 قبيل المعجزات بالاتفاق لحصولها على موافقة دعواه، لكنه لا خلاف في أن
 الخلق لا يكلفون بتصديقه قبل وقوع الموعود، ولا خلاف في أنها تبين من
 أنه كان صادقاً في مقالته.

(١) انظر: «النبوات» (٢/ ٦١٢)، و«تبصير ذوي العقول بحقيقة مذهب الأشاعرة في الاستدلال
 بكلام الله والرسول ﷺ» (ص ١٣-٣٩).



فأما إذا بين المدعي تفاصيل شرعه، وقال: آية صدقي ظهور آية خارقة للعادة بعد موتي، فلا خلاف في أنه لا يجب عليهم قبول شرعه قبل ظهور الآية؛ لعدم علمهم بصدقه»^(١).

تنبيه:

هل خوارق العادات تدل على صلاح أصحابها؟

والجواب: أن ينظر لأعمالهم؛ فإن كانت موافقة للسنة رُجِيَ لهم الخير والصلاح، وإلا كانت من جنس ما عليه السحرة والمشعوذون.

قال أبو العباس بن تيمية: «والتحقيق: أن من كان مؤمناً بالأنبياء لم يستدل على الصلاح بمجرد الخوارق التي قد تكون للكفار والفساق، وإنما يستدل بمتابعة الرجل للنبي؛ فيميز بين أولياء الله وأعدائه بالفروق التي بينها الله، كقوله: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ وهذه طريقة الصحابة والسلف»^(٢).



(١) «الإشارة في علم الكلام» (ص ٣١٠).

(٢) «النبوات» (١/ ١٧٤).



المبحث التاسع : تنبيه على بعض المسائل المتعلقة بالرسول

* المسألة الأولى: أصل الإيمان والتقوى هو: الإيمان بالرسول:

أصل الإيمان هو: الإيمان برسول الله؛ لأن الرسول مبلّغون عن الله شرعه.

والإيمان بهم يتضمن الإيمان بكتب الله؛ لأن الرسول بعثهم الله -جل

وعلا- بكتبه.

وجماع الإيمان بالرسول والكتب: الإيمان بخاتم الرسول محمد ﷺ؛

لأن الإيمان به يتضمن الإيمان بجميع كتب الله ورسوله.

فرسالته ﷺ مهيمنة وشاهدة على الرسالات التي قبله، وهو أيضاً ﷺ

شاهد ومصدق للرسول الذين قبله، وبأنهم قد بلّغوا ما أرسلوا به من عند الله.

وإذا كان أصل الإيمان والتقوى هو: الإيمان بالرسول؛ فأصل الكفر

والنفاق هو: الكفر بالرسول، فإن هذا هو الكفر الذي يستحق صاحبه العذاب

في الآخرة^(١).

(١) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص ١١٣).



* المسألة الثانية: الأنبياء والرسول أفضل من كل البشر:

إن من المتقرر المعلوم: ضرورة فضل الأنبياء على سائر البشر، ولهذا اصطفاهم الله لرسالته، وتبليغ وحيه.

قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

قال الطبري: «فأنا أعلم بمواضع رسالاتي، ومن هو لها أهل، فليس لكم أيها المشركون أن تتخيروا ذلك عليّ أنتم، لأن تخير الرسول إلى المرسل دون المرسل إليه، والله أعلم إذا أرسل رسالة بموضع رسالاته»^(١).

وقال تعالى بعد أن ذكر عدداً من الأنبياء: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَنُوحًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦].

ثم من المعلوم: أن ما عدا الأنبياء لا يكونون أولياء إلا باتباع ما جاء به الرسول، فكيف يكون الولي أعظم من الرسول؟!

وهذه المسألة من المسائل الواضحة التي لا تحتاج أن ينه عليها، لولا أننا ابتلينا بطائفة تنتسب إلى الإسلام، زعمت بهتاناً وزوراً أن الأولياء أفضل من الأنبياء.

وقد قرر العلماء أن الأنبياء أفضل من الأولياء، وحكوا الإجماع على

ذلك:

(١) «تفسير الطبري» (٩٦/١٢).



قال ابن حزم: «ولا خلاف بين المسلمين في أن الأنبياء ﷺ أرفع قدرًا ودرجة وأتم فضيلة عند الله ﷻ وأعلى كرامة من كل من دونهم، ومن خالف في هذا فليس مسلمًا»^(١).

وقال أبو جعفر الطحاوي: «ولا نفضل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء ﷺ، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء»^(٢).

وقال أبو العباس القرطبي: «النبي أفضل من الولي، وهذا أمر مقطوع به عقلاً ونقلًا، والصائر إلى خلافه كافر، فإنه أمر معلوم من الشرائع بالضرورة»^(٣).

وقال أبو عبد الله القرطبي: «والنبي أفضل من الولي»^(٤).

وقال الحافظ ابن حجر في سياق كلامه على نبوة الخضر: «وينبغي اعتقاد كونه نبيًا؛ لئلا يتذرع بذلك أهل الباطل في دعواهم: أن الولي أفضل من النبي، حاشى وكلا»^(٥).

أما غلاة الصوفية فزعموا: أن الولي أفضل من النبي، وأن مقام الولاية فوق مقام النبوة، فالنبي دون الولي.

(١) «المحلى» (١/٤٥).

(٢) «العقيدة الطحاوية» (ص ٨٣).

(٣) «المفهم» (٦/٢١٧).

(٤) «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (١١/١٧).

(٥) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (١/٢٢٠).



والذي فتح باب الضلالة هذا، هو: الحكيم الترمذي في كتابه «ختم الولاية».

قال الحافظ ابن حجر: «وممن يفضل بعض الأولياء أمثال الخضر عليه السلام على الأنبياء: الحكيم الترمذي في كتاب ختم الأولياء؛ قال: (يكون في آخر الأولياء من هو أفضل من الصحابة)!

وربما لوح بشيء من ذكر الأنبياء، فقام عليه المسلمون، وأنكروا ذلك عليه، ونفوه من البلد بسبب ذلك.

ومنهم: سعد الدين بن حمويه.

وابن عربي صاحب الفصوص والفتوحات المكية القائل:

مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي^(١)

ومن تلبسات من يدعي أن الولاية أفضل من النبوة، قولهم: ولاية محمد عليه السلام أفضل من نبوته، ونحن شاركناه في ولايته التي هي أعظم من رسالته.

وهذا من أعظم الضلال، فولاية نبينا عليه السلام لم يماثله فيها أحد، حتى الأنبياء والرسول، فضلاً أن يماثله فيها هؤلاء من غلاة الصوفية وغيرهم.

ثم أما علم هؤلاء أن الرسول نبي وولي، فرسالة الرسل متضمنة للنبوة، والنبوة متضمنة للولاية^(٢).

(١) «الزهر النضر في خبر الخضر» (ص ٢٥).

(٢) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص ١٩٧).



فإذا كانت النبوة داخلة في الرسالة، والولاية داخلة في النبوة، فكيف تكون الولاية الداخلة في النبوة أعظم من النبوة المتضمّنة للولاية؟!

وأصل دعوى هؤلاء الغلاة: أن الولي يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى إلى الرسول، فالولي يأخذ من الله بلا واسطة، وأما الرسل فبواسطة؛ بناء على عقيدة الفلاسفة في إثبات العقل الفعال، والنفوس، وأنه ليس هناك رب خلق السموات والأرض، وليست هناك نبوة.

والمقصود بالمعدن: العقل، والملك هو الخيال، والخيال تابع للعقل.

فهم بزعمهم يأخذون عن العقل الذي هو أصل الخيال، والرسول يأخذ عن الخيال، لهذا صارت الولاية عندهم أعظم من النبوة^(١).

وعقيدة الفلاسفة -كابن سينا وأمثاله- التي تلقاها هؤلاء عنهم: يجعلون

نفس النبوة ثلاثة أمور:

أحدها: أن تكون له قوة عقلية، بل قدسية ينال بها العلم من غير تعلم.

الثاني: أن تكون له قوة خيالية، يتخيل بها الحقائق العقلية موجودة،

خالية، موثقة، من أجناس منام النائم، فيرى في نفسه ضوءاً، وذلك هو الرسالة عندهم، ويسمع في نفسه صوتاً، وذلك هو كلام الله عندهم.

الثالث: أن تكون لنفسه قوة أن تؤثر في العالم.

(١) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص ١٩٨-٢١٢).



ولهذا فالنبوة عندهم مكتسبة^(١).

وتصور هذا الضلال يكفي في نقضه ورده، وليس هو من الإسلام في

شيء.



(١) انظر: «شرح الأصبهانية» (٥٧٣).



* المسألة الثالثة: الأنبياء والرسول متفاضلون فيما بينهم:

قد وردت الأدلة الشرعية دالة على المفاضلة بين الأنبياء، ومن ذلك ما يأتي:

قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء:

٥٥].

قال ابن كثير: «ولا خلاف أن الرسول أفضل من بقية الأنبياء، وأن أولي العزم منهم أفضلهم»^(١).

فالأنبياء متفاضلون فيما بينهم، بعضهم أفضل من بعض.

ولا يشكل على هذا ما ورد من الأدلة الدالة على النهي عن المفاضلة، ومن ذلك:

ما جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: «بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس جاء

يهودي، فقال: يا أبا القاسم، ضرب وجهي رجل من أصحابك، فقال: من؟

قال: رجل من الأنصار، قال: ادعوه، فقال: أضربته؟ قال: سمعته بالسوق

يحلف: والذي اصطفى موسى على البشر، قلت: أي خبيث، على محمد صلى الله عليه وسلم،

فأخذتني غصبة ضربت وجهه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا تخيروا بين الأنبياء، فإن

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٥/ ٨٧).



الناس يُصعقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق، أم حوسب بالصعقة الأولى»^(١).

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تخيروا بين الأنبياء»^(٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى»^(٣).

فهذه الأحاديث قد تعددت أقوال أهل العلم في الجمع بينها وبين الأدلة الدالة على المفاضلة بين الأنبياء.

ولعل أقربها: أن النهي من النبي ﷺ متوجه للتفضيل الذي يؤدي إلى تنقيص المفضول، أو أن النهي من باب تواضع النبي ﷺ لربه^(٤).

وبهذا يتضح: أن الأنبياء والرسول متفاضلون، والتفضيل إنما يكون من جهة الشرع.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/١٢١) (ح ٢٤١٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/١٨٤٥) (ح ٢٣٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/١٥٣) (ح ٣٣٩٥).

(٤) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/٢٨٦)، و«تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص ١٨٢)،

و«منهاج السنة» (٧/٢٥٦)، و«مجموع الفتاوى» (١٤/٤٣٦)، و«شرح الطحاوية»

(ص ١٦١-١٦٣).



فأفضلهم: محمد ﷺ كما تقدم في خصائصه ﷺ، ثم بعده أولو العزم، وهم الذين جاء ذكرهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧]. وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعْنَا لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّيْنَا بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ [الشورى: ١٣].

قال ابن كثير: «فبدأ في هذه الآية بالخاتم؛ لشرفه -صلوات الله وسلامه عليه-، ثم رتبهم بحسب وجودهم -صلوات الله وسلامه عليهم-»^(١). خلافاً لمن ذهب من أهل العلم أن المراد بأولي العزم جميع الرسل؛ ذلك أن (من) في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥] تبعيضية، وليست بيانية.



(١) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٣٨٢).



* المسألة الرابعة: الرسل كلهم متفقون في أصول الدين وقواعد

الشرعية:

الرسل كلهم بعثوا بدين الإسلام، وهو: عبادة الله وحده لا شريك له.

قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا

أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا

إِلَّا اللَّهَ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً فَإِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِءَ كَافِرُونَ﴾ [فصلت: ١٤].

قال قتادة عند تفسيره لهذه الآية: «أرسلت الرسل بالإخلاص والتوحيد،

لا يقبل منهم - قال أبو جعفر: أظنه أنا قال: عمل - حتى يقولوه ويقروا به،

والشرائع مختلفة، في التوراة شريعة، وفي الإنجيل شريعة، وفي القرآن

شريعة، حلال وحرام، وهذا كله في الإخلاص لله والتوحيد له»^(١).

وقال ابن تيمية: «الذي أنزله الله هو دين واحد اتفقت عليه الكتب والرسل،

وهم متفقون في أصول الدين وقواعد الشريعة، وإن تنوعوا في الشرعة والمنهاج،

بين ناسخ ومنسوخ، فهو شبيه بتنوع حال الكتاب الواحد»^(٢).

فدين الإسلام هو دين الرسل كلهم:

قال تعالى عن نوح: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى

(١) «تفسير الطبري» (١٨/٤٢٧).

(٢) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٢/٤٣٩).



اللَّهُ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾ [يونس: ٧٢].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَنْبِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة: ١٣٠-١٣٢].

وقال تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَقَوْمِ إِن كُنْتُمْ ءَامَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤].

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى هل هم مسلمون

أو لا؟

وهو نزاع لفظي؛ فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمداً ﷺ، المتضمن لشريعة القرآن، ليس عليه إلا أمة محمد ﷺ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا.

وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبياً من الأنبياء،

فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء^(١).

والنبي ﷺ شبه الأنبياء بأنهم إخوة، من أمهات شتى وأب واحد.

(١) انظر: «التدمرية» (ص ١٧٤).



وأبوهم هو: دين الإسلام.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد»^(١).

قال ابن القيم: «النبى صلى الله عليه وسلم شبه دين الأنبياء الذين اتفقوا عليه من التوحيد، وهو: عبادة الله وحده لا شريك له، والإيمان به، وبملائكته، وكتبه، ورسوله، ولقائه: بالأب الواحد؛ لاشتراك جميعهم فيه، وهو: الدين الذي شرعه الله لأنبيائه كلهم فقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِمُوا الدِّينَ وَلَا تَنفَرُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].»

وقال البخاري في صحيحه: باب ما جاء أن دين الأنبياء واحد... وذكر هذا الحديث.

وهذا هو دين الإسلام الذي أخبر الله أنه دين أنبيائه ورسوله، من أولهم نوح إلى خاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم فهو بمنزلة الأب الواحد.

وأما شرائع الأعمال والمأمورات فقد تختلف، فهي بمنزلة الأمهات الشتى التي كان لقاح تلك الأمهات من أب واحد، كما أن مادة تلك الشرائع المختلفة من دين واحد متفق عليه^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/١٦٧) (ح ٣٤٤٣).

(٢) «بدائع الفوائد» (٤/١٦٧).



* المسألة الخامسة: القول في الرسل من غير الإنس:

اختلف الناس في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: الرسل يكونون من الجن.

نُسب إلى الضحاك^(١)، ومقاتل^(٢)، واختاره ابن حزم^(٣).

واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿يَمَعَشَرُ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا وَعَرَّتَهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

﴿رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾؛ يعني: من الجن والإنس، فالله تعالى ذكره أخبر أن من

الجن رسلاً أرسلوا إليهم، كما أخبر أن من الإنس رسلاً أرسلوا إليهم.

واعترض على هذا: أن المراد بالآية: الرسل من أحد الفريقين، كما قال:

﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩]، ثم قال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾

[الرحمن: ٢٢]، وإنما يخرج اللؤلؤ والمرجان من الملح دون العذب منهما.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٢/١٢١) حدثنا ابن حميد قال: حدثنا يحيى بن واضح قال:

حدثنا عبيد بن سليمان قال: سئل الضحاك... به. وفيه محمد بن حميد؛ قال عنه البخاري:

«فيه نظر» وقال ابن حبان: «ينفرد عن الثقات بالمقلوبات» وكذبه أبو زرعة الرازي. انظر:

«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/٥٤٦).

(٢) حكاه عنه القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» (٧/٨٦) من غير سند..

(٣) «المحلى» (٦/١٩٦).



وإنما معنَى الآية: يخرج من بعضهما، أو من أحدهما^(١).

ثم إنه إذا كانت الرسل من الإنس، وقد أمرت الجن باتباعهم صح أن يقال للإنس والجن: ألم يأتكم رسل منكم.

ونظير هذا: أن يقال للعرب والعجم: ألم يجئكم رسل منكم يا معشر العرب والعجم؟ فهذا لا يقتضي أن يكون من هؤلاء رسل ومن هؤلاء^(٢).
القول الثاني: لم يكن له من الجن قطُّ رسول مرسل، وإنما الرسل من الإنس خاصّة، فالجن منهم نذر.

نسب إلى ابن عباس^(٣)، وهو قول مجاهد^(٤)، والفراء^(٥)، واختاره ابن أبي زمنين^(٦)، وابن القيم^(٧)، وابن كثير^(٨).

(١) «معاني القرآن» للفراء (١/٣٥٤)، و«تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (١٢/١٢٢).

(٢) انظر: «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص ٤١٧).

(٣) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (١٢/١٢١) و«تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (٤/١٩١).

(٤) «تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (٤/١٩١).

(٥) «معاني القرآن» للفراء (١/٣٥٤).

(٦) «تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زمنين (٢/٩٨).

(٧) «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص ٤١٧).

(٨) «تفسير القرآن العظيم» (٣/٣٤٠).



واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

قال مجاهد: «الرسول من الإنس، والنذر من الجن، ثم قرأ: ﴿وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ مُّنذِرِينَ﴾، وهم قوم يسمعون كلام الرسول فيبلغون الجن ما سمعوا». واحتجوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ مِّنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ١٠٩].

فهذه الآية تدل على أن الله لم يرسل جنياً؛ لقوله: ﴿رِجَالًا﴾.

واعترض على هذا: بتسمية الله الجن رجالاً في قوله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

وأجيب عن هذا: أن الله لم يطلق عليهم الرجال، بل هي تسمية مقيدة بقوله: ﴿مِّنَ الْجِنِّ﴾؛ فهم رجال من الجن، ولا يستلزم ذلك دخولهم في الرجال عند الإطلاق، كما تقول: رجال من حجارة، ورجال من خشب، ونحوه^(١).

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالتَّيِّبِينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ

(١) انظر: «طريق الهجرتين وباب السعادتین» (ص ٤١٧).



وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَعَاتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿النساء: ١٦٣-١٦٥﴾.

وقوله تعالى عن إبراهيم: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت:

.[٢٧]

فحصر الله النبوة والكتاب بعد إبراهيم في ذريته، ولم يقل أحد من الناس: إن النبوة كانت في الجن قبل إبراهيم الخليل ثم انقطعت عنهم ببعثته^(١).

والحق في هذه المسألة: أنه ليس في الجن رسل، وإنما هم نذر؛ للأدلة السابقة، ولأن القول بأن في الجن رسلاً قول شاذ لم يذهب إليه أحد من سلف الأمة، وما نُسب إلى الضحاك لا يصح عنه من جهة السند.

فيكون القول بأن في الجن رسلاً قولاً محدثاً لا يجوز المصير إليه.

قال ابن القيم: «ولما كان الإنس أكمل من الجن وأتم عقولاً؛ ازدادوا

عليهم بثلاثة أصناف آخر ليس شيء منها للجن، وهم:

- الرسل

- والأنبياء

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٣/٣٤٠).



- والمقربون.

فليس في الجن صنف من هؤلاء، بل حيلتهم الصلاح.
وذهب شذاذ من الناس إلى أن فيهم الرسل والأنبياء»^(١).



(١) «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص ٤١٧).



* المسألة السادسة: هل من النساء نبيّة؟

الذي ذهب إليه أهل السنة والجماعة: أنه ليس في النساء نبيّة.

قال ابن كثير: «الذي عليه أئمة أهل السنة والجماعة، وهو الذي نقله الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري عنهم: أنه ليس في النساء نبيّة، وإنما فيهن صديقات، كما قال تعالى مخبراً عن أشرفهن مريم بنت عمران حيث قال: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥] فوصفها في أشرف مقاماتها بالصديقية، فلو كانت نبيّة لذكر ذلك في مقام التشريف والإعظام، فهي صديقة بنص القرآن»^(١).

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩].

قال الطبري: «يقول -تعالى- ذكره-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا﴾، يا محمد، ﴿مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾؛ لا نساءً ولا ملائكة»^(٢).

وخالف في ذلك: ابن حزم، وأبو عبد الله القرطبي.

قال ابن حزم بعد أن قرر نبوة النساء ومنهن مريم: «وليس قوله ﴿وَعَجَلًا﴾: ﴿وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ بمانع من أن تكون نبيّة»^(٣).

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٤/٤٢٣).

(٢) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (١٦/٢٩٣).

(٣) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٥/١٣).



وقال القرطبي: «والصحيح: أن مريم نبية»^(١).

واعترض على استدلال ابن حزم: أن الله وصفها في أشرف مقاماتها بالصديقة، فلو كانت نبية لذكر ذلك في مقام التشريف والإعظام، فهي صديقة بنص القرآن^(٢).

وقال ابن تيمية في الرد على ابن حزم: «وأبو محمد مع كثرة علمه وتبحره وما يأتي به من الفوائد العظيمة: له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة، وهذا كقوله: إن مريم نبية.

وقد ذكر القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى، وأبو المعالي وغيرهم: الإجماع على أنه ليس في النساء نبية»^(٣).

واحتجوا أيضاً بما جاء عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كامل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون»^(٤).

واعترض على الاستدلال: أنه لا يلزم من لفظ الكمال ثبوت نبوة

(١) «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن» (٨٣/٤).

(٢) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٤٢٣/٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣٩٦/٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٩/٥) ح (٣٧٦٩).



النساء؛ لأنه يطلق لتمام الشيء وتناهيه في بابه، فالمراد بلوغها النهاية في جميع الفضائل التي للنساء^(١).

وزعم بعضهم: أن سارة امرأة الخليل، وأم موسى، ومريم أم عيسى نبيات، واحتجوا بأن الملائكة بشرت سارة بإسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب، ويقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۗ﴾ [القصص: ٧]، وبأن الملك جاء إلى مريم فبشرها بعيسى عليه السلام، ويقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ۗ﴾ [آل عمران: ٤٢].

وهذا القدر حاصل لهن، ولكن لا يلزم من هذا أن يكنَّ نبيات بذلك^(٢).

والحق في هذه المسألة: ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة من أنه ليس في النساء نبية، والقول المخالف لهذا القول قول شاذ لا يجوز المصير إليه.

قال النووي بعد أن ساق نقلاً عن القاضي عياض: «وهذا الذي نقله من القول بنبوتها - أي: آسيا ومريم - غريب ضعيف، وقد نقل جماعة الإجماع على عدمها»^(٣).

وقال ابن تيمية: «فهذا قول شاذ لم يسبق إليه أحد من السلف»^(٤).

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٤٤٧).

(٢) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٤/٤٢٣).

(٣) انظر: «المنهاج شرح صحيح مسلم» (١٥/١٩٩).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٤/٣٩٦).



* المسألة السابعة: الرسل معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى:

إن الله أرسل رسله يبلغون الناس شرعه ووحيه، فلا معرفة للناس بشرع الله إلا عن طريق الرسل، فلو لم يكونوا معصومين فيما يبلغونه عن الله لما عرف شرع الله، ولما استقام للدين أمره.

وقد حكى الأئمة الإجماع على عصمة الرسل في التبليغ:

قال ابن تيمية: «وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين»^(١).

ومعنى العصمة: حفظ الله لعبده من الوقوع فيما يسوؤه.

وقد أخطأ من فسر العصمة: بسلب القدرة، أو بالقدرة على الطاعة، وعدم القدرة على المعصية، كما عليه بعض أهل الكلام؛ إذ إن النبي له قدرة على فعل الكبائر إلا أن الله حفظه.

فإن قيل: هل الرسل معصومون فيما عدا التبليغ؟

قيل له: الأنبياء والرسل معصومون من كل ما يقدر في نبوتهم: من الكذب، والخيانة، وغير ذلك.

ومعصومون أيضاً من الكفر والشرك والكبائر بالإجماع.

ومما يشهد لعصمتهم من الكفر والشرك: قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّيِبُهَا

الْكَافِرُونَ ۖ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۚ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۚ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا

(١) «منهاج السنة» (١/ ٤٧١).



عَبَدْتُمْ ﴿٤﴾ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾ [الكافرون: ١-٦].

فهذه السورة جاءت بنفي عبادة النبي ﷺ للأصنام والشرك بالله في الماضي، والحال، والمستقبل.

قال ابن جرير الطبري: «﴿قُلْ﴾ يا محمد لهؤلاء المشركين الذين سألوك عبادة آلهتهم سنة، على أن يعبدوا إلهك سنة ﴿يَتَأْتِيهَا الْكُفْرُونَ﴾ بالله ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ من الآلهة والأوثان الآن.

﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ الآن.

﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾ فيما أستقبل.

﴿مَا عَبَدْتُمْ﴾ فيما مضى.

﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ﴾ فيما تستقبلون أبداً.

﴿مَا أَعْبُدُ﴾ أنا الآن، وفيما أستقبل»^(١).

ولا يشكل على عصمتهم من الشرك: قوله تعالى في الأنبياء: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۗ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ

لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

(١) «تفسير الطبري، جامع البيان عن آي القرآن» (٢٤ / ٦٦١).



فهاتان الآيتان في بيان أن الشرك لو قُدِّر وجوده من الأنبياء مع أن
الشرك منهم ممتنع، لكان ذلك مستلزماً لحبوط عملهم.
وهذا لبيان عظم الشرك وخطورته^(١).

وأما عصمة الأنبياء من الكبائر: فهذا قول أئمة السلف، وهو مجمع
عليه.

قال ابن عبد البر: «فمعلوم أنه ﷺ لم يُكفر عنه إلا الصغائر؛ لأنه لا يأتي
كبيرة أبداً، لا هو ولا أحد من الأنبياء؛ لأنهم معصومون من الكبائر - صلوات
الله عليهم -»^(٢).

وقال القاضي عياض: «فأجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من
الفواحش والكبائر الموبقات»^(٣).

وقال المازري: «الأنبياء معصومون من الكبائر بالإجماع»^(٤).

وتنازع العلماء هل تصدر منهم الصغائر أو لا؟

على قولين:

(١) انظر: «الاستغاثة» (ص ٢٣٤).

(٢) «الاستذكار» (٢/٤٩٦).

(٣) «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ﷺ» (٢/٣٢٧).

(٤) ذكره ابن حجر في «الفتح» (٨/٦٩).



القول الأول: وقوع الصغائر من الأنبياء مع إثبات العصمة من الإقرار عليها مطلقاً، وهو قول جمهور الناس.

وهذا القول موافق للآثار المنقولة عن السلف.

فالنبي إذا ارتكب صغيرة فإنه لا يستقر عليها، ويسارع بالتوبة.

قال القاضي عياض: «وأما الصغائر فجوزها جماعة من السلف وغيرهم على الأنبياء، وهو مذهب أبي جعفر الطبري، وغيره من الفقهاء، والمحدثين، والمتكلمين»^(١).

وقال ابن قتيبة: «يستوحش كثير من الناس من أن يلحقوا بالأنبياء ذنوباً، ويحملهم التنزيه لهم - صلوات الله عليهم - على مخالفة كتاب الله - جل ذكره -، واستكراه التأويل، وعلى أن يلتمسوا لألفاظه المخارج البعيدة بالحيل الضعيفة التي لا تخيل عليهم، أو على من علم منهم أنها ليست لتلك الألفاظ بشكل، ولا لتلك المعاني بلفق»^(٢).

واحتج القائلون بوقوع المعاصي من الأنبياء: بمعصية آدم لما أكل من الشجرة التي نهاه الله؛ قال تعالى: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبُلَا ۗ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ لَهُمَا سَوَاءٌ لَّهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢٠-١٢١].

(١) «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ﷺ» (٢/ ١٤٤).

(٢) «تأويل مشكل القرآن» (ص ٢٣٠).



فسمّاها الله معصية.

فإن قيل: ما الدليل على أن الأنبياء إذا ارتكبوا الصغائر بادروا إلى

التوبة؟

قيل له: الله سبحانه لم يذكر في القرآن شيئاً من الذنوب التي وقع فيها

الأنبياء إلا مقرونة بالتوبة والاستغفار.

قال تعالى عن آدم وزوجه لما أكلا من الشجرة: ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا

وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

وقال تعالى عن موسى لما قتل نفساً: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي

فَغْفِرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦].

وقال تعالى عن داود: ﴿وَوَظَنَ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا

وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤-٢٥].

القول الثاني: الأنبياء معصومون من الصغائر.

قال ابن حزم: «فسقط قول من نسب إلى الأنبياء عليهم السلام شيئاً من الذنوب

بالعمد صغيرها وكبيرها»^(١).

وقال ابن حجر: «والراجع: عصمتهم من الصغائر أيضاً»^(٢).

(١) «الفصل في الممل والأهواء والنحل» (٤/٢٣).

(٢) «فتح الباري» (١١/١٠١).



واحتجوا: بأن التأسّي بالأنبياء مشروع، وذلك لا يجوز ولا يستقيم مع تجويز وقوع الذنوب منهم^(١).

واعترض عليه: أن التأسّي بهم إنما هو مشروع فيما أقرّوا عليه دون ما نهوا عنه ورجعوا عنه، كما أن الأمر والنهي إنما تجب طاعتهم فيما لم ينسخ، فأما ما نسخ من الأمر والنهي فلا يجوز جعله مأموراً به، ولا منهيّاً عنه، فضلاً عن وجوب اتباعهم فيه.

واحتجوا أيضاً: أن الذنوب تنافي الكمال، أو أنها توجب التنفير، أو نحو ذلك.

واعترض عليه: هذا إنما يكون مع البقاء على الذنب وعدم الرجوع، وإلا فالتوبة النصوح التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها إلى أعظم مما كان عليه^(٢).

فإن أصحاب هذا القول توهموا أن الذنوب تكون نقصاً وإن تاب التائب منها.

وهذا منشأ غلطهم؛ فمن ظن أن صاحب الذنوب مع التوبة النصوح يكون ناقصاً فهو غلط غلطاً عظيماً، فإن الذم والعقاب الذي يلحق أهل الذنوب لا يلحق التائب منه شيء أصلاً.

(١) انظر: «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ﷺ» (٢/١٤٥).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/٢٩٣).



والأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - كانوا لا يؤخرون التوبة؛ بل يسارعون إليها ويسابقون إليها؛ لا يؤخرون ولا يصرون على الذنب بل هم معصومون من ذلك، ومن آخر ذلك زمنًا قليلًا كفر الله ذلك بما يتليه به^(١).

والصحيح: هو القول الأول؛ لما تقدم من الأدلة.

وقد وافق المعتزلة أهل السنة في وقوع الصغائر من الأنبياء إلا أنهم خالفوهم في مأخذ ذلك، حيث إن مأخذ المعتزلة أن الصغائر تقلل الثواب ولا تنفر، وقلة الثواب لا تقدر في صدق الرسل، ولا القبول منهم^(٢).

وممن قال بعصمة الأنبياء من الصغائر: الرازي الأشعري، لكنه تأول النصوص على غير وجهها، فقال: «والذي ينبغي للمحصل أن يعتمده: أن كل ذلك إما أن يكون واقعًا قبل النبوة، أو كان تركًا للأولى، أو كان نسيانًا، أو كان محمولًا على ذنوب أمته»^(٣).

وقوله هذا مخالف لقول إمامه القاضي أبي بكر الباقلاني، فإنه يرى جواز صدور الصغائر من الأنبياء^(٤).

وكذلك مخالف لقول الجويني، فقد قال: «الأغلب على الظن عندنا

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/٣٠٩).

(٢) انظر: «شرح الأصول الخمسة» (ص ٥٧٤).

(٣) «الإشارة في علم الكلام» (ص ٣٧٠).

(٤) «الإشارة في علم الكلام» (ص ٣٦٨).



جوازها، وقد شهدت أقاصيص الأنبياء في آي من كتاب الله تعالى على ذلك»^(١).

وأما الأمدي فقال: «وأما ما ليس بكبيرة: فإما أن يكون من قبيل ما يلحق فاعله بالأراذل، والسفل، والحكم عليه بالخسة ودناءة الهمة، وسقوط المروءة، كسرقة حبة، أو كسرة، ونحوه، فالحكم فيه حكم الكبيرة.

وأما ما لا يكون من هذا القبيل: كنظرة، أو كلمة سفه نادرة في خصام، ونحو ذلك، فهذا مما اتفق أكثر أصحابنا وأكثر المعتزلة على جوازه عمداً أو سهواً، خلافاً للشيعة...

وبالجملة: فالكلام فيما ليس بكبيرة، ولا هو نازل منزلة الكبيرة نفيًا وإثباتًا غير بالغ مبلغ القطع، بل هو من باب الظنون والاجتهادات، والاعتماد فيه إنما هو على ما يساعد من الأدلة الظنية...

بيان ما قيل في عصمة الأنبياء عن تعمد الصغائر التي لا يلحق فاعلها بالأخساء الأراذل، كما سبق تحقيقه.

وقد احتج أصحابنا بحجج كثيرة...»^(٢).

لكن مما يجب التنبيه عليه: أن مأخذ الأشاعرة القائلين بنفي العصمة

(١) «الإرشاد» (ص ٣٥٧).

(٢) «أبكار الأفكار» (٤/١٤٥-١٥٠).



عن الأنبياء من الصغائر ليس هو مأخذ أهل السنة والجماعة.

فإن الأشاعرة ذهبوا إلى أن العقل لا يوجب عصمة النبي إلا في التبليغ خاصة؛ لأن هذا هو مدلول المعجزة، وما سوى ذلك إن دل السمع عليه، وإلا لم تجب عصمته منه.

وهذا مبني على كلامهم في النبوة، فالنبوة عندهم مدارها على الوحي من غير أن يكون في النبي صفة اختصه الله بها، فمجرد إعلامه بما أوحاه الله يكون نبياً، وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية، ولا مستلزمة لصفة يختص بها. فليست النبوة إلا مجرد إنباء الله للعبد، وهو تعلق كلامه به.

وقد تقدم بيان هذه المسألة.

كما أنهم لما حصرُوا دلائل النبوة في المعجزة، وفعل الكبائر والذنوب لا يناقض مدلول المعجزة كان دليلهم على عدم وقوع الأنبياء في الكبائر هو السمع والإجماع فقط.

قال الأمدى: «فذهب القاضي أبو بكر والمحققون من أصحابنا إلى أن العصمة فيما وراء التبليغ غير واجبة عقلاً؛ لعدم دلالة المعجزة عليه، وإنما هو مستفاد من السمع، وإجماع الأمة قبل ظهور المخالفين على ذلك»^(١).

فبنوا قولهم على أصل فاسد، وهو حصر دلائل النبوة في المعجزة، وما بُني على باطل فهو باطل.

(١) «أبكار الأفكار» (٤/١٤٥).



* المسألة الثامنة: هل الرسل معصومون قبل النبوة؟

الأنبياء والرسل غير معصومين قبل النبوة، وليس في هذا ما ينفر من القبول منهم.

وقد اختلف أهل السنة في الأنبياء هل يجوز أن يقع منهم الكفر قبل النبوة أو لا، وهل يجوز أن تقع منهم الكبائر قبل النبوة أو لا؟
والراجح: أنها قد تقع من بعضهم، فمن نشأ بين قوم مشركين لم يكن عليه نقص إذا كان على دينهم.

ويشهد لهذا قوله تعالى عن شعيب: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَرِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدْ أَفْتَرْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ بَحَّثْنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٨٨-٨٩].

قال ابن عباس: «كانت الرسل والمؤمنون يستضعفهم قومهم ويقهرونهم ويدعونهم إلى العود في ملتهم؛ فأبى الله لرسوله والمؤمنين أن يعودوا في ملتهم -وهي ملة الكفر-، وأمرهم أن يتوكلوا عليه»^(١).

وقال السدي: «يقول: ما ينبغي لنا أن نعود في شرككم بعد إذ نجانا الله منها...»^(٢).

(١) ذكره ابن تيمية في كتاب «تفسير آيات أشكلت» (١/١٦٣) عن ابن أبي حاتم في التفسير.

(٢) «تفسير الطبري» (١٢/٥٦٣).

وقال الطبري في تفسيره لهذه الآية: «قال شعيب لقومه إذ دعوه إلى العود إلى ملتهم، والدخول فيها، وتوعده بطرده ومن تبعه من قريتهم إن لم يفعل ذلك هو وهم: ﴿قَدْ أَفْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾، يقول: قد اختلقنا على الله كذبًا، وتخرصنا عليه من القول باطلاً إن نحن عدنا في ملتكم، فرجعنا فيها بعد إذ أنقذنا الله منها، بأن بصرنا خطأها وصواب الهدى الذي نحن عليه...»^(١).

وقال أبو العباس بن تيمية: «ظاهره دليل على أن شعيباً والذين آمنوا معه كانوا على ملة قومهم؛ لقولهم: ﴿أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ ولقول شعيب: أعود فيها ﴿أَوْلَوْكُنَّا كَرِهِينَ﴾.

ولقوله: ﴿قَدْ أَفْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾؛ فدل على أنهم كانوا فيها.

ولقوله: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّيْنَا اللَّهَ مِنْهَا﴾؛ فدل على أن الله أنجاهم منها بعد التلوث بها.

ولقوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ولا يجوز أن يكون الضمير عائداً على قومه؛ لأنه صرح فيه بقوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ﴾ ولأنه هو المحاور له بقوله: ﴿أَوْلَوْكُنَّا كَرِهِينَ﴾ إلى آخرها^(٢).

(١) «تفسير الطبري» (١٢/٥٦٣).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٥/٢٩).



ومن أهل العلم من حمل الآية على قوم شعيب دون شعيب.
وهذا يردده سياق الآية.

ثم إنه ليس هناك دليل يمنع من أن يكون بعض الأنبياء كان على دين قومه.

ولا يفهم من هذا التقرير: أن كل نبي كان على ملة قومه، كما أنه لا يلزم من كون بعض الأنبياء لم يقفوا في الكفر أن يكون كل الأنبياء كذلك.
ونفي العصمة قبل النبوة لا يقدر في نبوتهم واصطفائهم.

قال ابن تيمية: «الله سبحانه إنما يصطفى لرسالته من كان خيار قومه حتى في النسب، كما في حديث هرقل.

ومن نشأ بين قوم مشركين جهال لم يكن عليه نقص إذا كان على مثل دينهم، إذا كان معروفًا بالصدق والأمانة، وفعل ما يعرفون وجوبه، وترك ما يعرفون قبحه، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

فلم يكن هؤلاء مستوجبين العذاب، وليس في هذا ما ينفر عن القبول منهم؛ ولهذا لم يذكره أحد من المشركين قادمًا.

وفرق بين من يرتكب ما علم قبحه وبين من يفعل ما لم يعرف؛ فإن هذا الثاني لا يذمونه ولا يعيبونه عليه، ولا يكون ما فعله مما هم عليه منفراً عنه، بخلاف الأول»^(١).

(١) «مجموع الفتاوى» (١٥ / ٣٠).



فإن قيل: ما مذهب المعتزلة والأشاعرة في العصمة قبل النبوة؟

قيل له: المعتزلة عندهم أن الأنبياء معصومون من الكبائر قبل البعثة.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «لا يجوز على الأنبياء الكبيرة

لا قبل البعثة ولا بعدها»^(١).

وكذلك هو قول ابن حزم حيث قال: «فبئس ندرى أن الله تعالى

عصمهم قبل النبوة من كل ما يؤذون به بعد النبوة»^(٢).

إلا أن المعتزلة بنوا ذلك على أصل فاسد عندهم، وهو: وجوب فعل

الأصلح، وأن البعثة لا بد أن تكون لطفًا للمكلفين^(٣).

وأما الأشاعرة فيقول الأمدى: «أما قبل النبوة: فقد قال القاضي أبو

بكر: لا يمتنع عقلاً ولا سمعاً أن يصدر من النبي قبل موته معصية، وسواء

كانت صغيرة أو كبيرة؛ إذ لا دلالة للمعجزة على عصمته فيما قبل ظهورها

على يده، بل ولا يمتنع عقلاً إرسال من أسلم بعد كفره، ووافقه عليه أكثر

أصحابنا، وكثير من المعتزلة.

وقالت الروافض وأكثر المعتزلة: لا يجوز أن يبعث الله تعالى من صدر منه

كبيرة وإن تاب منها؛ لأن ذلك مما يوجب في النفوس بغضه، واحتقاره، والنفرة

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص ٥٧٣).

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/٢٥).

(٣) انظر: «شرح الأصول الخمسة» (ص ٥٧٣).



عن اتباعه، وهو خلاف ما تقتضيه الحكمة من رعاية الصلاح والأصلح.

والأصح ما ذكره القاضي^(١).

إلا أن الأشاعرة بنوا ذلك على أصل فاسد، وهو: حصرهم دلائل النبوة

في المعجزة، وفعل المعصية قبل النبوة لا يناقض مدلول المعجزة.

ومما ينبغي التنبيه إليه: أنه يظهر مما تقدم الجواب عن شبهة، وهي:

أن الله لا يبعث نبياً إلا من كان معصوماً قبل النبوة، كما يقول ذلك طائفة من

الرافضة وغيرهم.

وكذلك من قال: لا يبعث الله نبياً إلا من كان مؤمناً قبل النبوة^(٢).



(١) «أبكار الأفكار» (٤/١٤٣).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/٣٠٩).



* المسألة التاسعة: الأنبياء والرسل ينقسمون إلى عبد رسول، ونبي

ملك:

إن أنبياء الله منهم من كان نبياً ملكاً، ومنهم من كان عبداً رسولاً،
والعبد الرسول أفضل من النبي الملك؛ وذلك أن من كان عبداً رسولاً
لا يتصرف إلا بأمر الله.

وأما من كان نبياً ملكاً فهو يتصرف بما يحبه ويختاره من غير إثم عليه.

ومما يدل على هذا ما يأتي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «جلس جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فنظر إلى السماء،
فإذا ملك ينزل، فقال جبريل: إن هذا الملك ما نزل منذ يوم خلق، قبل الساعة،
فلما نزل قال: يا محمد، أرسلني إليك ربك، أفملكاً نبياً يجعلك، أو عبداً
رسولاً؟ قال جبريل: تواضع لربك يا محمد. قال: بل عبداً رسولاً»^(١).

قال ابن تيمية: «العبد الرسول أكمل من النبي الملك، ويوسف وداود
وسليمان أنبياء ملوك».

وأما محمد صلى الله عليه وسلم فهو عبد رسول، كإبراهيم، وموسى، والمسيح، وهذا
الصنف أفضل، وأتباعهم أفضل»^(٢).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٧٧/١٢) (ح ٧١٦٠) قال الألباني: «وهذا إسناد صحيح

على شرط مسلم». «السلسلة الصحيحة» (٤/٣).

(٢) «النبوات» (١/١٨٣).



وقال: «انقسام الأنبياء ﷺ إلى عبد رسول، ونبي ملك.

وقد خير الله سبحانه محمداً ﷺ بين أن يكون عبداً رسولاً، وبين أن يكون نبياً ملكاً، فاختار أن يكون عبداً رسولاً.

فالنبي الملك مثل: داود وسليمان ونحوهما -عليهما الصلاة والسلام-؛ قال الله تعالى في قصة سليمان الذي ﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ (٣٥) فَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُحَاءَ حَيْثُ أَصَابَ ﴿ ٣٦ ﴾ وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَعَوَّاصٍ ﴿ ٣٧ ﴾ وَأَخْرَجْنَا مَقْرِنَيْنِ فِي الْأَصْفَادِ ﴿ ٣٨ ﴾ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿ [ص: ٣٤-٣٩]؛ أي: أعط من شئت، واحرم من شئت، لا حساب عليك.

فالنبي الملك يفعل ما فرض الله عليه، ويترك ما حرّم الله عليه، ويتصرف في الولاية والمال بما يحبه ويختار من غير إثم عليه. وأما العبد الرسول فلا يعطي أحداً إلا بأمر ربه، ولا يعطي من يشاء ويحرم من يشاء»^(١).



(١) «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٨٠-١٨١).



الخاتمة

الحمد لله على توفيقه، والشكر له على تيسيره وتسديده، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

- ١- اتفاق العلماء على التفريق بين الرسول والنبى، وأن الرسالة أعم من جهة نفسها، أخص من جهة أهلها.
- ٢- أن الكفر بالرسول ينافي الإقرار بالرب.
- ٣- الإيمان بالرسول يكون مجملًا ومفصلاً.
- ٤- مما يدخل في الإيمان بالرسول: تصديقهم فيما أخبروا، وإيجاب طاعتهم فيما أوجبوا.
- ٥- التفريق والتبويض في الإيمان بالرسول يكون في القدر تارة، ويكون في الوصف أخرى.
- ٦- الناس متفاوتون في الإيمان المفصل بحسب ما بلغهم من العلم.



- ٧- الإيمان بالرسول يكون بالاعتقاد والقول والعمل.
- ٨- الخضر نبي من الأنبياء، وليس بولي.
- ٩- النبوة حقيقتها تشتمل أمرين: وحي الله، وأمره بتبليغ ذلك الوحي إلى الناس.
- ١٠- لإثبات النبوة طرق متعددة، ودلائل متنوعة، ليست منحصرة في طريق معين كما ذهب إلى ذلك أهل الكلام.
- ١١- الشرطان الصحيحان في المعجزة: اختصاصها بالنبي، وسلامتها من المعارضة.
- ١٢- أصل الإيمان والتقوى هو: الإيمان بالرسول.
- ١٣- الأنبياء أفضل من كل البشر.
- ١٤- ليس في الجن رسل، وإنما هم نذر.
- ١٥- ليس في النساء نبية.
- ١٦- إثبات العصمة للأنبياء من الإقرار على الذنوب مطلقاً.
- ١٧- الأنبياء ينقسمون إلى عبد رسول، ونبي ملك.
- وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين



فهرس المصادر والمراجع

- ١ - «أبكار الأفكار في أصول الدين»، سيف الدين الأمدي، تحقيق: أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.
- ٢ - «أصول الدين»، عبد القاهر البغدادي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- ٣ - «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- ٤ - «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، ابن القيم، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٥ - «إغاثة اللفهان في مصايد الشيطان»، ابن قيم الجوزية، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي حسن، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- ٦ - «الأربعين في أصول الدين»، أبو عبد الله الرازي، تحقيق: أحمد حجازي، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.



- ٧- «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»، أبو المعالي الجويني، من كتب الأشاعرة، تحقيق: محمد يوسف موسى وعلي عبد الحميد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ.
- ٨- «الإشارة في علم الكلام»، الرازي، تحقيق: هاني محمد، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث.
- ٩- «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به»، أبو بكر الباقلاني، تحقيق: عماد الدين حيدر، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ١٠- «الاستذكار»، أبو عمر بن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١١- «الاعتصام»، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: مشهور حسن، الدار الأثرية، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.
- ١٢- «الاقتصاد في الاعتقاد»، أبو حامد الغزالي، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٣- «البداية والنهاية»، ابن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٤- «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات»، القاضي أبو بكر الباقلاني.



- ١٥- «التدمرية»، ابن تيمية، المحقق: د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ.
- ١٦- «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ١٧- «بدائع الفوائد»، ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ١٨- «تعظيم قدر الصلاة»، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٩- «تفسير البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن»، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ.
- ٢٠- «تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن»، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- ٢١- «تفسير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن»، محمد بن جرير الطبري، حققه: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.



- ٢٢- «تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين»، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٢٣- «تفسير القرآن العظيم»، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- ٢٤- «تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن»، أبو عبد الله القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.
- ٢٥- «تهذيب التهذيب»، أحمد بن علي بن حجر، تعليق إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- ٢٦- «جامع الترمذي»، محمد بن عيسى الترمذي، علق عليه محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى.
- ٢٧- «الجامع لشعب الإيمان»، للبيهقي، تحقيق: عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ.
- ٢٨- «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. علي الألمعي ود. عبد العزيز العسكر ود. حمدان الحمدان، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.



- ٢٩- «درء تعارض العقل والنقل»، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
- ٣٠- «الزهر النضر في خبر الخضر»، ابن حجر، المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، مجمع البحوث الإسلامية الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٣١- «سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها»، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- ٣٢- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم»، هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الطبعة السابعة ١٤٢٢هـ.
- ٣٣- «شرح الأصول الخمسة»، القاضي عبد الجبار المعتزلي، من كتب المعتزلة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.
- ٣٤- «شرح العقيدة الطحاوية»، ابن أبي العز الحنفي، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة التاسعة ١٤٠٨هـ.
- ٣٥- «شرح مختصر الروضة»، المؤلف: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.



- ٣٦- «الشريعة»، الأجرى، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن - الرياض / السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ.
- ٣٧- «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى»، القاضي عياض، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤٠٩ هـ.
- ٣٨- «صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ٣٩- «صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ»، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٤٠- «صريح السنة»، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أكرم بن محمد الفالوجي، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ.
- ٤١- «الصواعق المرسله»، ابن القيم، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ٤٢- «طبقات الشافعية»، تقي الدين السبكي، تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ.
- ٤٣- «طريق الهجرتين وباب السعادتين»، ابن القيم، دار السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٤ هـ.



- ٤٤ - «العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية»، أبو المعالي الجويني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، ١٤١٢هـ.
- ٤٥ - «العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها»، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٤٦ - «غاية المرام في علم الكلام»، علي بن أبي علي الأمدي، من كتب الأشاعرة، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- ٤٧ - «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، ابن حجر، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.
- ٤٨ - «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، ابن حزم، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ٤٩ - «قواطع الأدلة في أصول الفقه»، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: عبد الله بن حافظ بن أحمد حكيمي، مكتبة التوبة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- ٥٠ - «لسان العرب»، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.



- ٥١- «لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة»، أبو المعالي الجويني، تحقيق: د. فوقية حسين، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ.
- ٥٢- «مجموع الفتاوى»، شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم وساعده محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط ١٤١٦ هـ.
- ٥٣- «مجموعة الرسائل والمسائل»، ابن تيمية، علق عليه محمد رشيد رضا، لجنة التراث العلمي.
- ٥٤- «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- ٥٥- «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين»، الرازي، تحقيق: حسين آتاي، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- ٥٦- «المحلى بالآثار»، ابن حزم، دار الفكر - بيروت.
- ٥٧- «مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة»، ابن قيم الجوزية، تحقيق: الحسن العلوي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ.
- ٥٨- «مدارج السالكين»، ابن القيم، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٦ هـ.



- ٥٩- «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، علي الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٦٠- «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٦١- «المطالب العالية من العلم الإلهي»، الرازي، دار الكتب العلمية.
- ٦٢- «معاني القرآن»، الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
- ٦٣- «المغني في أبواب التوحيد والعدل»، القاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق: محمود محمد سالم.
- ٦٤- «مقاييس اللغة»، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ.
- ٦٥- «مقاييس اللغة»، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ط١٤٢٠هـ.
- ٦٦- «الملل والنحل»، الشهرستاني، من كتب الأشاعرة، دار مكتبة المتنبئ، الطبعة الثانية ١٩٩٢م.



٦٧- «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، طبعت بجامعة الإمام، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

٦٨- «المواقف»، الإيجي، المحقق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٦٩- «النبوات»، أبو العباس ابن تيمية، تحقيق: عبد العزيز الطويان، مطبوعة في الجامعة الإسلامية.

٧٠- «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افتري على الله في التوحيد»، تحقيق: منصور السماري، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٧١- «نهاية الإقدام في علم الكلام»، عبد الكريم الشهرستاني، مكتبة الثقافة الدينية.

٧٢- «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى»، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أحمد الحاج، الناشر: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.





فهرس الموضوعات

المقدمة	٥
المبحث الأول: معنى الرسل والأنبياء، والفرق بينهما	٩
المبحث الثاني: وظائف الرسل	١٧
المبحث الثالث: منزلة الإيمان بالرسل من الإيمان	٢٠
المبحث الرابع: الإيمان بالرسل مجمل ومفصل	٢٣
المبحث الخامس: أسماء الرسل وعددهم	٤٢
المبحث السادس: خصائص الرسل	٥٩
١- الوحي	٥٩
٢- العصمة	٦٠
٣- تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم	٦٠
٤- النبي يُدفن في المكان الذي يموت فيه	٦١
٥- النبي يخيّر بين الدنيا والآخرة عند المرض	٦٢



- ٦- لا تأكل الأرض أجساد الأنبياء..... ٦٢
- ٧- لكل نبيّ حوض ٦٢
- ٨- الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون ٦٣
- المبحث السابع: خصائص نبينا محمد ﷺ ٦٦
- ١- أفضل الأنبياء وأرفعهم مكانة عند الله ٦٦
- ٢- الرسول ﷺ بعثه الله إلى الثقلين الجن والإنس ٦٧
- ٣- خصه الله بالشفاعة العظمى يوم القيامة ٧١
- ٤- أن الله أخذ الميثاق على الرسل جميعاً أنه إذا خرج النبي ﷺ ليؤمنن به ولينصرنه ٧٤
- ٥- خصه الله بحلّ الغنائم، ونصره بالرعب مسيرة شهر، وجعل الأرض له مسجداً وطهوراً ٧٤
- ٦- أُعطي ﷺ جوامع الكلم ٧٥
- ٧- من خصائصه ﷺ: الكوثر ٧٥
- ٨- ختم الله النبوة به ﷺ ٧٦
- المبحث الثامن: دلائل النبوة ٨٢



- المبحث التاسع: تنبيه على بعض المسائل المتعلقة بالرسول ١٢٢
- * المسألة الأولى: أصل الإيمان والتقوى هو: الإيمان بالرسول ١٢٢
- * المسألة الثانية: الأنبياء والرسول أفضل من كل البشر ١٢٣
- * المسألة الثالثة: الأنبياء والرسول متفاضلون فيما بينهم ١٢٨
- * المسألة الرابعة: الرسول كلهم متفقون في أصول الدين وقواعد
الشريعة ١٣١
- * المسألة الخامسة: القول في الرسول من غير الإنس ١٣٤
- * المسألة السادسة: هل من النساء نبيهة؟ ١٣٩
- * المسألة السابعة: الرسول معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى ... ١٤٢
- * المسألة الثامنة: هل الرسول معصومون قبل النبوة؟ ١٥١
- * المسألة التاسعة: الأنبياء والرسول ينقسمون إلى عبد رسول، ونبي
ملك ١٥٦
- الخاتمة ١٥٨
- فهرس المصادر والمراجع ١٦١
- فهرس الموضوعات ١٧١



من إصدارات المؤلف

أولاً: ما يتعلق بالإيمان بالله:

- «تحرير القواعد المتعلقة بأحكام زيارة القبور والمشاهد».
- «حكم الصلاة في المقبرة لغير قصد التعظيم».
- «أسئلة مهمة متعلقة بالشرك الأصغر والجواب عنها».
- «القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية».
- «موافقة ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات».
- «شرح قواعد الأسماء والصفات».
- «شرح ضوابط الصفات».
- «تحقيق: معنى الصورة في قوله ﷺ: خلق الله آدم على صورته».
- «أثر الإيمان بصفات الله في سلوك العبد».

ثانياً: ما يتعلق ببقية أركان الإيمان:

- «حقيقة الملائكة».
- «الإيمان بالكتب بين إثبات السلف وتعطيل أهل الكلام».



- «المباحث العقديّة المتعلقة بالإيمان بالرسول».
- «الإيمان بما بعد الموت، مسائل ودلائل».
- «قواعد أهل الأثر في الإيمان بالقدر».
- ثالثاً: ما يتعلق بالدفاع عن مذهب السلف، وشروح ما كتبه:
- «فصل المقال في وجوب اتباع السلف الكرام».
- «حكم الذكر الجماعي عند أئمة السلف».
- «تبصير الخلف بضابط الأصول التي من خالفها خرج عن منهج السلف».
- «تبصير ذوي العقول بحقيقة مذهب الأشاعرة في الاستدلال بكلام الله والرسول ﷺ».
- «براءة أئمة السلف من التفويض في صفات الله».
- «الأجوبة السنية على افتراءات الأشعري سعيد فودة في نقض التدمرية».
- «شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني».
- رابعاً: ما يتعلق بأصول الفقه:
- «القواعد الأصولية التي تبنى عليها ثمرة عملية».
- «شرح الورقات في أصول الفقه».



خامساً: ما يتعلّق باللّغة:

- «المجاز في لغة العرب قضية خيالية ذهنية».

اللَّهُمَّ اجْعَلْ ذَلِكَ خَالِصًا لَوَجْهِكَ الْكَرِيمِ
وَانْفَعْ بِهِ الْمُسْلِمِينَ